الإمام مسلم وصناعة التحويل في الأسانيد من خلال صحيحه

د. رمضان حسين الشاوش*

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد -ﷺ- وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلىٰ يوم الدين.

وبعد؛

فإن الله -عز وجل- قد تكفل بحفظ الدين، وذلك بحفظ أصوله ومصادره، المتمثلة في الكتاب العزيز، وسنة رسوله الكريم -ﷺ-، أما الكتاب فتولى -عز وجل- حفظه بنفسه، ولم يكل ذلك لأحد من خلقه، ومصداق ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (1). وأما السنة فإن الله -تعالى- قيّض لها حفاظاً عارفين، وجهابذة عالمين، ينفون عنها تأويل الجاهلين، وتحريف الغاليين، فنوعوا في تدوينها، والدب عنها سعياً منهم إلى حفظها وصيانتها، ومن أحسن الكتب تصنيفًا وأجودها تأليفاً، وأعمها نفعا، وأيسرها مئونة كتاب: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، (المسند الصحيح)، فهو كتاب جليل القدر، عظيم النفع، جميل الترتيب، سهل التناول، حيث ساقه مساق القواعد المستقرة، فامتاز بخصائص إسنادية ولطائف متنية، قد لا يجدها باحث منصف في غيره؛ لذلك تقدم على غيره من كتب الحديث في حسن سياقه، وجودة ترتيبه، وصناعة أسانيده، والتحري في رواية أحاديثه، وتلخيص طرقه واختصارها، وضبط متفرقها، فهو بحق موسوعة حديثية عظيمة، قلَّ ما يجد طالب العلم مثلها، ولا يخفى على طالب العلم الشرعي اعتناء العلماء به وبغيره من الموسوعات الحديثية الأخرى، يظهر ذلك واضحًا في كثرة المؤلفات عليه من شروح ومستخرجات ومستدركات وتعاليق وملخصات؛ لما له من خصائص إسنادية ومتنيه طيبة، ونظراً لما امتاز به من هذه الخصائص، أحببت أن أسلط الضوء على واحدة منها، وهي خاصية التحويل في صناعة الأسانيد؛ لبروزها عنده، وذلك للوقوف على طريقته ومعرفة منهجه فيها، وأيضاً لكثرة سؤال بعض طلاب العلم اليوم في بلادنا عنها، لمن لم يحظ بعلم وافر في علوم الحديث ومعرفة مناهج المحدثين العامة والخاصة، فجاء هذا العمل بعنوان:

---

* أستاذ مشارك، بكلية الآداب، جامعة طرابلس.

1- الآية: 9 من سورة الحجر.

«**الإمام مسلم وصناعة التحويل في الأسانيد من خلال صحيحه**»، وعملي فيه التعريف بالإمام مسلم، وبكتابه المسند الصحيح، ومع شهرته كان لزامًا عليَّ التعريف به ولو بشيء من الاختصار غير المخل؛ وذلك ليقف القارئ على شخصيته العظيمة، فقلَّ من يساويه بل يدانيه من أهل وقته ودهره، وكان لزامًا عليَّ أيضا التعريف بكتابه، والسبب الباعث على تأليفه، مع بيان خصائصه الإسنادية والمتنية، وثناء العلماء عليه، وكذلك بيان شرطه فيه، ثم الكلام على عناوين أبوابه، وعدد أحاديثه، وذلك بعدِّها وحصرها على نسختي الخاصة، مع ذكر عدد أحاديث كل كتاب من كتبه، ثم يأتي الكلام عن الصناعة الإسنادية وخصائصها، مع التركيز على خاصية التحويل عنده، وذلك ببيان معناها، والغاية والفائدة منها في صناعة الإسناد، ثم يجيء الحديث عن بيان منهجه وطريقته في استخدام حرف التحويل في المتن والإسناد، مدعما كل ذلك بأمثلة ونماذج عملية من واقع صحيحه؛ لتعين القارئَ الكريمَ على فهم المسألة، وتكتمل صورتها في ذهنه. ثم ختمت هذا العمل بدراسة إحصائية مجدولة لعدد التحويلات في صحيحه، وأماكن ورودها، وبيان نوعها، ونسبتها المئوية من أحاديث كتابه.

وأخيرًا أسال الله -تبارك وتعالى- أن ينفع بهذا العمل كاتبه وقارئه ومراجعه وناشره، فهو نعم المولى ونعم النصير، والحمد لله رب العالمين.

الإمام مسلم وكتابه الصحيح:

أولاً: التعريف بالمؤلف:

1ـ اسمه وكنيته:

هو مسلم بن حجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، الحافظ، من الأئمة البارزين في علوم الحديث[1]، وكنيته أبو الحسن مع أنه لم يعقب ذَكَرًا، كما نص على ذلك الحاكم النيسابوري فقال: "وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ فَإِنَّهُمَا لَمْ يُعَقِّبَا ذَكَرًا"[2]، وكان والده من المشيخة[3]، وقد أقبل على سماع الحديث منذ نعومة أظفاره، فطاف على شيوخ بلده.

1- ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: 182/8-183، وتاريخ بغداد، لالخطيب البغدادي: 100/13، وطبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى الحنبلي، 337/2-339، وسير أعلام النبلاء، للحافظ الذهبي: 557/12، وتهذيب الكمال، للحافظ المزي: 499/27، وتهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر، 114/10.

2- معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح: 51/1.

3- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر: 127/10.

2ـ نسبه:

اختلف أهل العلم في نسبته إلى القبيلة هل هو قشيري من أنفسهم، أو من مواليهم؟ فجزم ابن الصلاح وتبعه النووي وغيرهما بأنه قشيري نسبا، قال ابن الصلاح جازما بذلك: هو من أنفسهم"[1]، وشكّك الحافظ الذهبي في ذلك فقال: "فلعله من موالي قشير"[2].

وعلى قول ابن الصلاح، وأكثر المؤرخين والمحدثين فإن الرجل قشيري النسب، وهذه النسبة ترجع إلى بني قشير إحدى القبائل العربية المعروفة التي ينسب إليها كثير من أهل العلم من أمثال: أبي العلاء عبيد بن محمد بن عبيد القشيري التاجر النيسابوريّ المتوفى: (512هـ)[3]، وأبي المظفر عبد المنعم بن عبد الكريم القشيري النيسابوريّ المتوفى: (532هـ)[4]، وغيرهما.

ومن هنا يمكن أن نقول: بأن الإمام مسلمًا عربي أصيل من بني قشير، وليس من الموالي كما يظن بعض طلاب العلم.

3ـ موطنه وولادته:

أـ موطنه:

الظاهر من كلام المؤرخين وغيرهم من أهل العلم أن الرجل استوطن نيسابور؛ لذلك قال ابن الصلاح: "النيسابوري الدار والموطن"[5]، ونيسابور بلد من بلاد خراسان، افتتحه عبدالله بن عامر بن كريز في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، وكان ذلك سنة ثلاثين من هجرة النبي -ﷺ- صلحا، كما هو ظاهر من كلام الحاكم النيسابوري، حيث قال: "أجمع مشايخنا أن نيسابور فتحت صلحا"[6] وفي نيسابور هذه كان مسكنه، وهي من المراكز العلمية البارزة لا سيما في علوم الحديث، فاشتهرت بعلو أسانيدها، وذكر الحافظ السخاوي عددا من أعلام محدثيها، وأشار إلى كثرة الرحلة إليها، ثم قال: "دار السنة والعوالي"[7].

1- معرفة علوم الحديث، 18، وينظر: صحيح مسلم بشرح النووي: 10/1.

2- سير أعلام النبلاء: 557/12.

3- الأنساب، للسمعاني: 17/1.

4- الأنساب، للسمعاني: 18/1.

5- صيانة صحيح مسلم الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح: 55.

6- العبر في خبر من عبر، للحافظ الذهبي: 32/1.

7- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ، للسخاوي: 666، وينظر: الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح: لمحمد عبد الرحمن طوالبة: 15.

ب ـ مولده:

اختلف المؤرخون في ولادة الإمام مسلم -رحمه الله-، فقال ابن خلكان: "لم أر أحدًا من الحفاظ يضبط مولده، ولا تقدير عمره، وأجمعوا أنه ولد بعد المائتين"[1]، وعلى ذلك فمن العلماء من قيده بسنة إحدى ومائتين[2]، ومنهم من قال: سنة اثنتين ومائتين[3]، وثالث جزم بسنة أربع ومائتين[4]، وهو المشهور، وقيل: سنة ست ومائتين، وهو ما رجّحه الحاكم النيسابوري، وتابعه على ذلك جلّ المتأخرين، كما ذكر ابن الصلاح[5]، والظاهر أن هذا الراجح، ويؤيده ما ذكره الحاكم النيسابوري: أنه سمع أبا عبدالله بن الأخرم الحافظ يقول: توفي مسلم بن الحجاج -رحمه الله- سنة، إحدى وستين ومائتين وهو ابن خمس وخمسين سنة، ومن كلامه هذا يظهر أن مولده كان سنة: ست ومائتين[6].

ج-مهنته:

كان -رحمه الله- بزازاً[7]، ولم تكن التجارة عائقًا له عن نشر العلم وإفادة طلابه، ونشر الحديث النبوي بينهم[8]. قال الحافظ الذهبي: "كان صاحب تجارة، وكان محسن نيسابور، وله أملاك وثروة[9]" وَقَالَ الحَاكِمُ: "كَانَ مَتْجَر مُسْلِم خَان مَحْمِش[10]، وَمعَاشه مِنْ ضيَاعه بِأُستُوَا"[11].

1- وفيات الأعيان، لابن خلكان: 195/5، وينظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ: 666، والإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، لمحمد عبد الرحمن طوالبة: 15.

2- ينظر: العبر في خبر من عبر، للحافظ الذهبي: 23/2.

3- ينظر: تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان: 179/3، وتاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين: 263/1.

4- ينظر: تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي: 150/2، وتهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر: 127/10.

5- وفيات الأعيان، لابن خلكان: 195/5.

6- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمايته من الإسقاط والسقط، لابن الصلاح: 62.

7- البَزُّ الثياب، وقيل: ضرب من الثياب، وقيل: البَزُّ من الثياب أمتعة البزَّاز وقيل: البَزُّ متاع البيت من الثياب خاصة. والظاهر أن الإمام -رحمه الله- كان يبيع الثياب ويتاجر به. ينظر: لسان العرب، لابن منظور: 274/1 مادة (بزز).

8- ينظر: تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر: 127/10.

9- ينظر: العبر في خبر من عبر، للحافظ الذهبي: 23/2.

10- تلخيص تاريخ نيسابور، للحاكم النيسابوري: 34، وينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: 570/12.

11- أُسْتُوا: بالضم ثم السكون وضم التاء المثناة، وواو وألف: ناحية من نواحي نيسابور، تشتمل على ثلاث وتسعين قرية. ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي: 175/1.

د- مذهبه:

اختلف أهل العلم فيما يتعلق بمذهب الإمام مسلم الفقهي، فمنهم من ذهب إلى أن الرجل شافعي المذهب، وبعضهم يرى أنه حنبلي المذهب، والظاهر أنه -رحمه الله- كان على مذهب أهل الحديث فلم يكن الرجل مقلدا لأحد من أصحاب المذاهب الفقهية المعروفة، ولا أنه مجتهد بل يميل إلى أقوال الفقهاء البارزين في الحديث مثل: الإمام مالك، والإمام الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل -رحمهم الله تعالى-[1].

4 ـ شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته:

أ ـ شيوخه:

بدأ الإمام مسلم في طلب العلم منذ صغره، وكان ذلك سنة ثماني عشرة ومائتين، حيث سمع الحديث، وتلقى كثيرًا من العلوم على مشايخ بلده، ثم طاف البلدان، وسمع كثيرًا من الشيوخ في كثير من العلوم والفنون، لذلك قال الإمام الذهبي: "وأول سماعه سنة ثماني عشرة ومائتين، فأكثر عن يحيى بن يحيى التميمي، والقعنبي، وأحمد بن يونس اليربوعي، وإسماعيل بن أبي أويس، وسعيد بن منصور، وعون بن سلام، وأحمد بن حنبل، وخلق كثير"[2]، وأكثر من اهتم بسرد شيوخ الإمام مسلم -رحمه الله- الحافظ الذهبي المتوفى سنة: (748هـ) في كتابه سير أعلام النبلاء[3]، وتبعه الحافظ المزي المتوفى سنة: (742هـ) في كتابه تهذيب الكمال في أسماء الرجال[4]، حيث ذكر الحافظ الذهبي مائتين وثلاثة عشر شيخاً، في حين ذكر الحافظ المزي مائتين واثني عشر شيخًا مما سمع منهم الإمام مسلم -رحمه الله- في صحيحه، والظاهر أن له أكثر من ذلك، فإنه قد رحل إلى كثير من البلدان والأمصار، لذلك قال ابن خلكان في ترجمته: "أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وغيرهم، وقدم بغداد غير مرة، فروى عنه أهلها، وآخر قدومه إليها في سنة: تسع وخمسين ومائتين"[5].

1- ينظر: الفهرست، للنديم: 378.

2- تذكرة الحفاظ، للذهبي: 125/2.

3- ينظر: المصدر السابق: 558/12.

4- ينظر: المصدر السابق: 499/27.

5- وفيات الأعيان، لابن خلكان: 194/5.

ولعل أبرز هؤلاء الشيوخ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة: (256هـ) الذي استفاد منه كثيرًا، لا سيما في علم علل الحديث، ويظهر ذلك من قوله -رحمه الله- لشيخه البخاري عندما سأله عن حديث كفارة المجلس: يا طبيب الحديث والعلل، على ما أخرجه الحاكم النيسابوري بإسناده، فقال: "حدثني أبو نصر: أحمد بن محمد الوراق قال: سمعت أبا حامد: أحمد ابن حمدون القصار يقول: سمعت مسلم بن الحجاج -وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه، وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، حدثك محمد بن سلام، حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي -ﷺ- في "كفارة المجلس" فما علته؟ قال محمد ابن إسماعيل: "هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث...، إلا أنه معلول، قال محمد ابن إسماعيل لا يذكر لموسى سماع من سهيل"[1].

ب ـ تلاميذه:

تتلمذ على الإمام مسلم -رحمه الله- عدد كثير من الأئمة الأعلام، حيث كان لنبوغه في الحديث وعلومه واشتهاره به أثر عظيم فيهم، فأقبل عليه عدد كثير من طلاب العلم من كل حدب وصوب ينهلون من علمه ويغترفون من حوضه، وبذلك نالوا أعلى المراتب، وخلفوا آثارا علمية نافعة في شتى العلوم والفنون، وهم أشهر من أن يُعَرَّفوا، وتراجمهم مستوفاة في كتب الرجال المتخصصة[2]، ولا شك أن لهم الفضل في المحافظة على تراثه، من أمثال: عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة: (327هـ)[3] فقد سمع منه، وكتب عنه في الري، وهي من بلاد نيسابور، وسمع منه ببغداد يحي بن صاعد المتوفى سنة: (318هـ)، ومحمد بن مَخلد المتوفى سنة: (331هـ)[4]، ومنهم من هو من شيوخه من أمثال محمد بن عبد الوهاب الفراء، المتوفى سنة: (272هـ)[5]، وروى عنه الإمام الترمذي محمد بن سَورة المتوفى سنة: (272هـ) حديثا واحدا في سننه، وسمع منه الحافظ ابن خزيمة المتوفى سنة: (311هـ)، وأبو عوانة صاحب

1- معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح: 213-214، وينظر النكت على ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر: 717/2.

2- ينظر: تهذيب الكمال، للحافظ المزي: 499/27، وسير أعلام النبلاء، للذهبي: 558/12، ففيهما إحصاء كامل لتلاميذ الإمام مسلم -رحمه الله- يغنينا عن ذكرهم وسردهم هنا.

3- ينظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي: 182/8.

4- ينظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: 101/13، وطبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى الحنبلي: 337/2.

5- ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: 562/12، وتهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر: 126/10.

المستخرج على صحيح مسلم، المتوفى سنة: (316هـ)، وأبو الفضل بن سلمة المتوفى سنة: (276هـ)، ونصر بن أحمد المتوفى سنة: (281هـ) وغيرهم[1].

ج ـ مؤلفاته:

لقد صنف الإمام مسلم -رحمه الله- كتبا كثيرة معظمها في الحديث وعلومه المتعددة والمتنوعة كالعلل وأوهام المحدثين، وأسمائهم وكناهم وطبقاتهم، وغير ذلك، فترك الرجل للمكتبة الإسلامية الحديثية ثروة هائلة أسهمت في بناء جيل من العلماء الأفذاذ، كان لهم أثر واضح في بناء نهضة هذه الأئمة، ومن هذه المصنفات: (الأسامي والكنى)، ويسميه بعضهم: (بالأسماء والكنى)[2]، وكتاب: (التمييز)[3]، وهو من الكتب النفيسة في بيان منهج المحدثين في نقد الحديث وبيان علله، وكتاب: (المفردات والوحدان)[4]وغيرها؛ لذلك قال الحافظ ابن حجر: "وله من التصنيف غير الجامع كتاب الانتفاع بجلود السباع، والطبقات مختصر، والكنى كذلك، ومسند حديث مالك، وذكره الحاكم في المستدرك في كتاب الحياء استطرادا، وقيل: إنه صنف مسندا كبيرا على الصحابة لم يتم"[5]، ومن أبرز هذه الكتب المسند الصحيح الذي سيأتي الحديث عنه بشيء من التفصيل في هذا البحث.

5 ـ صفاته وثناء العلماء عليه ووفاته:

أ ـ صفاته:

كان للإمام مسلم ـ رحمه الله ـ صفات خلقية، وصفها لنا الحاكم النيسابوري سماعاً من أبيه، فقال: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُوْلُ: رَأَيْتُ مُسْلِم بن الحَجَّاجِ يُحَدِّث فِي خَان مَحمِش، فَكَانَ تَامّ القَامَة، أَبْيَض الرَّأْس وَاللِّحْيَة، يُرْخِي طرف عِمَامَته بَيْنَ كَتفيهِ"[6]، ويفهم من كلامه -رحمه الله- أن الرجل كان صاحب هيبة، وهمة عالية، كثير النشاط والحركة، ويظهر ذلك من كثرة رحلاته وتنقلاته

1- ينظر: تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر: 126/10.

2- ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: 579/12، والكتاب مطبوع من منشورات دار الفكر سورية سنة: 1984م.

3- الكتاب طبع جزء كبير منه، بمطابع الجامعة الإسلامية السعودية بتحقيق مصطفى الأعظمي.

4- الكتاب مطبوع بدار الكتب العلمية بيروت بتحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري.

5- ينظر: تهذيب التهذيب: 126/10.

6- ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: 570/12، وتهذيب التهذيب: 126/10.

بين الأمصار للفائدة والاستفادة، ولا شك أنه وصف يتناسب مع مكانته ورزانته في نفوس الناس[1].

أما صفاته الخُلقية فقد كثر الثناء عليه وعلى أخلاقه وصفاته، فكان -رحمه الله- رحب الصدر لين الجانب جليل القدر صدوقاً وفياً؛ لذلك وصفه الشيخ عبد العزيز الدهلوي بقوله: "ما اغتاب أحداً بحياته، ولا ضرب ولا شتم"[2]، وقد كان الرجل كثير الإحسان والعطف على الناس حتى قال الحافظ الذهبي عنه: "محسن نيسابور"[3].

ب ـ ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على الإمام مسلم كثير من أهل العلم وحفاظ الدنيا، ومدحه غير واحد من أوعية العلم، فقال فيه محمد بن عبد الوهاب الفراء الحافظ الحجة المتوفى: (272هـ)[4]، وقد كان أكبر منه: "ما علمته إلا خيرًا رحمنا الله وإياه"[5]، وروى تلميذه أبو عمرو المستملي، فيما نقله الحافظ ابن حجر أن إسحاق بن منصور نظر إلى الإمام مسلم يومًا فقال له: "لن نعدم الخير ما أبقاك الله للمسلمين"[6]، ومدحه شيخ البخاري الإمام الحافظ الثقة إسحاق بن راهويه المتوفى: (238هـ)[7] فقال فيه: "أي رجل يكون هذا"[8]، وغير ذلك من عبارات الثناء والمدح المسطرة في كتب التراجم التي خصصت مساحة واسعة لترجمة الإمام مسلم، وقد ظهرت مكانة الرجل واشتهرت بعد تأليفه للصحيح، فحصل له فيه حظ عظيم وشرف كبير لم يحصل لأحد مثله[9]، فصار إمامًا عظيمًا؛ لذلك قال الحافظ ابن الصلاح: "قد كَانَ لَهُ ـ رَحِمَهُ الله وإيانا ـ فِي علم الحَدِيث ضرباء لَا يفضلهم وَآخَرُونَ يفضلونه، فرفعه الله -تبَارك وَتَعَالَى- بكتابه الصَّحِيح هَذَا إِلَى مناط النُّجُوم،

1- ينظر: الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، لمحمد عبد الرحمن طوالبة، ص: 20.

2- فتح الملهم: 100/1، وينظر: الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، لمحمد عبد الرحمن طوالبة، ص: 20.

3- العبر في خبر من غبر: 23/2.

4- ينظر: ترجمته في تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي: 599، وسير أعلام النبلاء له: 660/12.

5- تهذيب التهذيب: 127/10، وتاريخ دمشق، للحافظ ابن عساكر: 236/16.

6- تهذيب التهذيب: 127/10.

7- تهذيب التهذيب: 127/10.

8- تهذيب التهذيب: 127/10.

9- ينظر: تهذيب التهذيب: 127/10.

وَصَارَ إِمَامًا حجَّة يبْدَأ ذكره ويعاد فِي علم الحَدِيث وَغَيره من الْعُلُوم، وَذَلِكَ فضل الله يؤتيه من يَشَاء"[1].

ج - وفاته:

اتفقت كتب التراجم التي ترجمت للإمام مسلم على أنه توفي عشية يوم الأحد الخامس والعشرين من رجب[2]، سنة إحدى وستين ومائتين هجرية، وقد بلغ من العمر حينها خمسا وخمسين سنة، ودفن بمقبرة في رأس ميدان زياد بنصر آباد ظاهر نيسابور[3].

ثانيًا- التعريف بكتابه "المسند الصحيح":

1- اسمه:

لم ينص الإمام مسلم في كتابه -موضوع الدراسة- على تسميته مع أنه اشتهر عند المحدثين باسم«صحيح مسلم»؛ لذلك وقع الاختلاف في اسمه على أقوال، حيث سماه الفيروزبادي، والحافظ ابن حجر، وحاجي خليفة، والبغدادي[4]، وغيرهم «بالجامع»، وسماه النووي، وابن خلكان، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن كثير[5]، وغيرهم «بالصحيح»، وقد انتشر هذا الاسم وشاع في كتب العلم. قال السمعاني: "المشهور كتابه الصحيح في الشرق والغرب"[6]، غير أن الإمام مسلم صرح في أكثر من موضع باسمه خارج الصحيح، فسماه المسند، حيث قال ما نصه: "ما وضعت شيئاً في هذا **المسند** إلا بحجة"[7]، وقال في موضع آخر: "عرضت كتابي هذا المسند على أبي زُرعة"[8] وقال في موضع ثالث: "لو أن أهل الحديث يكتبون الحديث مائتي سنة فمدارهم على هذا المسند"[9]، وقال في موضع رابع: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة

1- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص: 55.

2- ينظر: طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى الحنبلي: 339/1، وتهذيب الأسماء، النووي: 92/2، ومفتاح السعادة: طاش كبرى زاده: 9/2.

3- ينظر: وفيان الأعيان، لابن خلكان، 195/5.

4- ينظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة 67، وتهذيب التهذيب: 127/10، وكشف الظنون: 555/1، وهدية العارفين: 432/2.

5- ينظر: تهذيب الأسماء، 89/2، ووفيات الأعيان، 195/5، وسير أعلام النبلاء، 558/12، والبداية والنهاية، 33/11.

6- الأنساب: 144/1.

7- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص: 68.

8- إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضي عياض 82/1، وينظر: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص: 67.

9- إكمال المعلم بفوائد مسلم: للقاضي عياض: 82/1، وينظر: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص: 67.

ألف حديث مسموعة"[1]، وسماه ابن خير الإشبيلي: "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله"[2]، وبذلك يكون كتاب الإمام مسلم قد سمي بأسماء مختلفة وهي: الجامع، و الصحيح، و المسند، والمسند الصحيح، وصحيح مسلم، والمسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله، ولذا فإن الأولى والأنسب تسميته كما أشار لذلك صاحبه وهو«المسند الصحيح»[3].

2- **السبب الباعث على تصنيفه:**

لقد نص الإمام مسلم -رحمه الله- على جملة من الأسباب الداعية إلى تأليف كتابه المسند الصحيح، ومنها ما ذكره في مقدمة كتابه، حيث طلب منه أحد طلابه أن يوقفَه على جملة من الأخبار المروية عن رسول الله في أمور الدين، وأحكامه وما كان فيها من الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صنوف الموضوعات؛ لتكون سهلة التناول من عموم الناس، من غير عناء في البحث عن صحة الحديث وسقمه منقولة بالأسانيد، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، كل ذلك بقصد التفقه والاستنباط، فأجابه إلى طلبه بقوله رحمه الله: "فَإِنَّكَ يَرْحَمُكَ اللهُ بِتَوْفِيقِ خَالِقِكَ، ذَكَرْتَ أَنَّكَ هَمَمْتَ بِالْفَحْصِ عَنْ تَعَرُّفِ جُمْلَةِ الْأَخْبَارِ الْمَأْثُورَةِ عَنْ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-فِي سُنَنِ الدِّينِ وَأَحْكَامِهِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا فِي الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَالتَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُنُوفِ الْأَشْيَاءِ بِالْأَسَانِيدِ الَّتِي بِهَا نُقِلَتْ، وَتَدَاوَلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ فِيمَا بَيْنَهُمْ، فَأَرَدْتَ -أَرْشَدَكَ اللهُ- أَنْ تُوقَفَ عَلَى جُمْلَتِهَا مُؤَلَّفَةً مُحْصَاةً، وَسَأَلْتَنِي أَنْ أُلَخِّصَهَا لَكَ فِي التَّأْلِيفِ بِلَا تَكْرَارٍ يَكْثُرُ، فَإِنَّ ذَلِكَ زَعَمْتَ مِمَّا يَشْغَلُكَ عَمَّا لَهُ قَصَدْتَ مِنَ التَّفَهُّمِ فِيهَا، وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنْهَا، وَلِلَّذِي سَأَلْتَ -أَكْرَمَكَ اللهُ-حِينَ رَجَعْتُ إِلَى تَدَبُّرِهِ، وَمَا تَؤُولُ بِهِ الْحَالُ إِنْ شَاءَ اللهُ عَاقِبَةً مَحْمُودَةً وَمَنْفَعَةً مَوْجُودَةً، وَظَنَنْتُ حِينَ سَأَلْتَنِي تَجَشُّمَ ذَلِكَ أَنْ لَوْ عُزِمَ لِي عَلَيْهِ، وَقُضِيَ لِي تَمَامُهُ، كَانَ أَوَّلُ مَنْ يُصِيبُهُ نَفْعُ ذَلِكَ إِيَّايَ خَاصَّةً قَبْلَ غَيْرِي مِنَ النَّاسِ لِأَسْبَابٍ كَثِيرَةٍ يَطُولُ بِذِكْرِهَا الْوَصْفُ"[4]، ومن كلامه يفهم أن الباعث الأول على تأليف الكتاب وتصنيفه هو الاستجابة لطلب تلميذه ورفيقه وصاحبه أحمد بن سلمة النيسابوري المتوفى سنة: (286هـ)، ويظهر ذلك

1- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص: 67.

2- ينظر: فهرست ابن خير الأشبيلي: 85.

3- ينظر: الإمام مسلم ومنهجه في كتابه الصحيح، لمحمد عبد الرحمن طوالبة: ص: 103.

4-مقدمة المسند الصحيح: 3/1.

من كلام الخطيب البغدادي، حيث قال في ترجمة أحمد بن سلمة: "رافق مُسْلِم بْن الحجاج فِي رحلته إِلَى قتيبة بْن سَعِيد، وَفِي رحلته الثانية إِلَى البصرة، وكتب بانتخابه على الشيوخ، ثم جمع لَهُ مُسْلِم الصحيح على كتابه"[1]، وأما الباعث الثاني الذي جعل الإمام مسلم -رحمه الله- يصنف صحيحه ما كان سائداً في عصره من اختلاط الحديث الصحيح بالسقيم، وقصور الاستفادة من الأحاديث على الخاصة دون العامة، الأمر الذي حفزه لما رآه من نشر قوم الأخبار الضعيفة والمنكرة، وقذفهم بها إلى عوام الناس الذين لا يعرفون عيوبها فقال -رحمه الله- مبيناً ذلك: "وَبَعْدُ، يَرْحَمُكَ اللهُ، فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدِّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرْحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرِّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الِاقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ مِمَّا نَقَلَهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، بَعْدَ مَعْرِفَتِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ بِأَلْسِنَتِهِمْ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّا يَقْذِفُونَ بِهِ إِلَى الْأَغْبِيَاءِ مِنَ النَّاسِ هُوَ مُسْتَنْكَرٌ، وَمَنْقُولٌ عَنْ قَوْمٍ غَيْرِ مَرْضِيِّينَ مِمَّنْ ذَمَّ الرِّوَايَةَ عَنْهُمْ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مِثْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَشُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ، لَمَا سَهُلَ عَلَيْنَا الِانْتِصَابُ لِمَا سَأَلْتَ مِنَ التَّمْيِيزِ، وَالتَّحْصِيلِ، وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارَ الْمُنْكَرَةَ بِالْأَسَانِيدِ الضِّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَذْفِهِمْ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا، خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ»[2].

3- بيئة التصنيف، ومكانه، ومدته:

ألف الإمام مسلم -رحمه الله- كتابه في بيئة علمية نشطة، وذلك بحضور شيوخه وأقرانه مع وجود مصنفات حديثية قبل صحيحه متنوعة الترتيب ومتعددة الأسماء، فظهرت قبله كتب الجوامع، والمصنفات، والموطآت، والمسانيد، والسنن، والأجزاء، وبعض الكتب ذات الطابع المفرد ككتب التفسير بالمأثور، وكتب الزهد والرقائق، وغير ذلك، فهذه الأمور مجتمعة شكلت بيئة علمية حسنة في شخصية الإمام مسلم العلمية ظهرت لاحقا في منهجه وطريقته وشروطه التي سلكها في تصنيف صحيحه من حيث اعتناؤه بجمع الصحيح، وجودة الترتيب وحسن الصناعة، وهذا بلا شك يدل على فقه عميق، ومظهر من مظاهر الإبداع الحديثي، اكتسبه الشيخ من بيئة علمية نظيفة مليئة بالعقليات العلمية الفذة، فألف كتابه المسند الصحيح في بلاده نيسابور بحضور

1-تاريخ بغداد: 302/5.

2-مقدمة المسند الصحيح: 7/1.

أصوله، وفي حياة كثير من شيوخه، ويظهر ذلك من كلام الحافظ ابن حجر، حيث أشار أن مسلمًا -رحمه الله- قد "صنف كِتَابه فِي بَلَده بِحُضُور أُصُوله، فِي حَيَاة كثير من مشايخه، فَكَانَ يتحرز فِي الْأَلْفَاظ، ويتحرى فِي السِّيَاق، وَلَا يتَصَدَّى لما تصدى لَهُ البُخَارِيّ من استنباط الأحكام ليبوب عَلَيْهَا"[1].

أما الزمن والمدة التي استغرقها في تأليف وتصنيف كتابه، فلا شك أنها لن تكون مدة قصيرة، فمثل هذا العمل يحتاج إلى سنوات عديدة تساعده في جمع طرق الحديث والتحري في سياقها والتحرز في الألفاظ مع الاختصار البليغ والإيجاز التام وحسن الوضع وجودة الترتيب، وهو ما أشار إليه الحافظ ابن حجر فيما ذكر آنفًا، بالإضافة إلى أن الأمر يحتاج إلى السفر، والرحلة من مدينة إلى أخرى، وهذا يحتاج مدة ليست بالقليلة في التنقيح والترتيب، وعلى أية حال فالذي يظهر من كلام تلميذه أحمد بن سلمة أن الرجل استغرق في تأليف كتابه خمس عشرة سنة، حيث صرح بذلك فقال: "كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة"[2]، وخالفه النووي فقال: "بقي في تهذيبه وانتقائه ست عشرة سنة"[3]، وأمام هذين القولين لا يجد الباحث مفرًّا من أن يرجح كلام تلميذه أحمد بن سلمة على غيره، وأنه الأقرب للصواب؛ وذلك لملازمته التامة له عند التأليف وتصريحه بذلك.

4- أقوال أهل العلم فيه وثناؤهم عليه:

لا خلاف بين أهل العلم أن المسند الصحيح للإمام مسلم يُعَدُّ ثاني الكتب الستة بعد صحيح شيخه محمد بن إسماعيل البخاري؛ لذلك قال النووي: "اتفق العلماء -رحمهم الله- على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري، هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق، والغوص على أسرار الحديث"[4]، وقال أيضا: "واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم.

1- هدي الساري: 12/1.

2- تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي: 151/2، وسير أعلام النبلاء له: 566/12.

3- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: 14/1.

4- المصدر السابق: 14/1.

واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحًا، وأكثرهما فوائد...، وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما"[1]، ومن هنا يفهم أن جمهور العلماء اتفقوا -ولا خلاف بينهم- على أن صحيح البخاري مقدم على صحيح الإمام مسلم وأكثرمنه نفعًا.

ومهما يكن من أمر فإن كتاب الإمام مسلم مشهودٌ له بالصحة وعلو المرتبة وجودة الترتيب وحسن التبويب، وقد مدحه وأثنى عليه بعض علماء الحديث، من هؤلاء الحسين بن علي النيسابوري المتوفى سنة: (349هـ) حيث قال: "مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ كِتَابٌ أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمِ ابْنِ الْحَجَّاجِ"[2]، وهذا كلام طيب منه إن كان المراد منه حسن السياق وجودة الترتيب وإلا خالف جماهير العلماء؛ لذلك نازعه ابن الصلاح، والملا علي القارئ، فقال ابن الصلاح: "إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ يَتَرَجَّحُ بِأَنَّهُ لَمْ يُمَازِجْهُ غَيْرُ الصَّحِيحِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ بَعْدَ خُطْبَتِهِ إِلَّا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مَسْرُودًا، غَيْرَ مَمْزُوجٍ بِمِثْلِ مَا فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ فِي تَرَاجِمِ أَبْوَابِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَمْ يُسْنِدْهَا عَلَى الْوَصْفِ الْمَشْرُوطِ فِي الصَّحِيحِ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ. وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَرْجَحُ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الصَّحِيحِ عَلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ. وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّ كِتَابَ مُسْلِمٍ أَصَحُّ صَحِيحًا، فَهَذَا مَرْدُودٌ عَلَى مَنْ يَقُولُهُ"[3]، وقال القارئ: "وَتَفْضِيلُ بَعْضِ الْمَغَارِبَةِ لِصَحِيحِ مُسْلِمٍ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَرْجِعُ لِحُسْنِ السِّيَاقِ، وَجَوْدَةِ الْوَضْعِ، وَالتَّرْتِيبِ ؛ إِذْ لَمْ يُفْصِحْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِأَنَّ ذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَصَحِّيَّةِ"[4].

وقد أوضح الحافظ ابن حجر، تفضيل بعض المغاربة لصحيح مسلم والثناء عليه، بأنه راجع إلى بعض الأمور فيه، وليس راجعاً إلى مسألة الأصحية والمكانة العلمية من ذلك: أنه ليس فيه إلا الحديث السرد، وأن مسلما يسوق أحاديث الباب كلها سردا عاطفا بعضها على بعض في موضع واحد، ولو كان المتن مشتملا على أحكام عدة، فإنه يذكره في نفس الموضع، ويسوق المتون تامة محررة، ورتب كتابه ونسقه تنسيقا بديعا، وهذا كله خلاف البخاري[5].

1- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي: 73/1.

2- علوم الحديث: 19.

3- معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح، ص: 19.

4- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ص: 18.

5- ينظر: هدي الساري، ص: 283-282.

5- شرطه فيه:

إن المتصفح لمقدمة صحيح مسلم يعلم يقينا شرط هذا الإمام في تأليف كتابه، حيث بين القواعد والأسس والطرق والكيفيات التي سيبني عليها صحيحه من الناحية الإسنادية والمتنية، وهذه الأسس والقواعد بعضها تتصل بصحيحه مباشرة، وبعضها الآخر مبادئ وأسس عامة لابد له أن يتقيد بها لوقوعها ضمن هذا النطاق فقال في ذلك: "ثُمَّ أَنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيفِه، عَلَى شَرِيطَةٍ سَوْفَ أَذْكُرُهَا لَكَ، وَهُوَ إِنَّا نَعْمِدُ إِلَى جُمْلَةِ مَا أُسْنِدَ مِنَ الْأَخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَنَقْسِمُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَثَلَاثِ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ تَكْرَارٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ مَوْضِعٌ لَا يُسْتَغْنَى فِيهِ عَنْ تَرْدَادِ حَدِيثٍ فِيهِ زِيَادَةُ مَعْنًى، أَوْ إِسْنَادٌ يَقَعُ إِلَى جَنْبِ إِسْنَادٍ، لِعِلَّةٍ تَكُونُ هُنَاكَ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الزَّائِدَ فِي الْحَدِيثِ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ يَقُومُ مَقَامَ حَدِيثٍ تَامٍّ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِعَادَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ مَا وَصَفْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، أَوْ أَنْ يُفَصَّلَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنْ جُمْلَةِ الْحَدِيثِ عَلَى اخْتِصَارِهِ إِذَا أَمْكَنَ، وَلَكِنْ تَفْصِيلُهُ رُبَّمَا عَسُرَ مِنْ جُمْلَتِهِ، فَإِعَادَتُهُ بِهَيْئَتِهِ إِذَا ضَاقَ ذَلِكَ أَسْلَمُ، فَأَمَّا مَا وَجَدْنَا بُدًّا مِنْ إِعَادَتِهِ بِجُمْلَتِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ مِنَّا إِلَيْهِ، فَلَا نَتَوَلَّى فِعْلَهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى "فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، فَإِنَّا نَتَوَخَّى أَنْ نُقَدِّمَ الْأَخْبَارَ الَّتِي هِيَ أَسْلَمُ مِنَ الْعُيُوبِ مِنْ غَيْرِهَا، وَأَنْقَى مِنْ أَنْ يَكُونَ نَاقِلُوهَا أَهْلَ اسْتِقَامَةٍ فِي الْحَدِيثِ، وَإِتْقَانٍ لِمَا نَقَلُوا، لَمْ يُوجَدْ فِي رِوَايَتِهِمْ اخْتِلَافٌ شَدِيدٌ، وَلَا تَخْلِيطٌ فَاحِشٌ، كَمَا قَدْ عُثِرَ فِيهِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَبَانَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِهِمْ"[1].

ثم قسم الرواة باعتبار ضبطهم وإتقانهم، وعدالتهم إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول: الحفاظ المتقنون، والثاني: المتوسطون في الحفظ والإتقان، والثالث: الضعفاء المتروكون، فبين -رحمه الله- أنه يخرج لأهل الطبقة الأولى في الأصول، ولأهل الطبقة الثانية في المتابعات والشواهد، أما أهل الطبقة الثالثة لا يعرج عليهم، و يرجع هذا إلى انتقائه واختياره للرواة الذين يحتج بهم في صحيحه، وعدّ ذلك جزءاً من شرطه، فقال ما نصه: -مخاطبا أحد تلاميذه-"فأما القسم الأول، فإنا نتوخى الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا لم يوجد في رواياتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، اتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم

1- مقدمة صحيح مسلم: 4/1.

قبلهم على أنهم، وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر، والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث ابن أبي سُليم، وأضرابهم، من حُمال الآثار ونُقال الأخبار...، ثم قال: فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمر ابن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتُهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المُنكر، أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم"[1].

والقارئ لهذين النصين يظهر له بكل وضوح مدى دقة الرجل، وبراعته في اختيار أحاديث صحيحه حيث إنه التزم بالأمور الآتية:

1- اختيار أحاديث ما كان ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان وحفظ لما نقلوا.

2- فإن فرغ من استقصاء القسم الأول أتبعه بذكر ما رواه ممن لم يصلوا إلى مرتبة القسم الأول في الحفظ والضبط، والإتقان على ألا يقدح فيهم هذا الوصف؛ لأن المسألة نسبية بينهما.

3- أما القسم الثالث من رواة الأحاديث ونقلة الأخبار فهم على فئتين:

الفئة الأولى: المتهمون عند أهل الحديث، أو عند الأكثر منهم، ويعني ذلك أن هؤلاء تَكَلَّم فيهم قوم من النقاد، وزكاهم آخرون، فمثل هؤلاء لا يتشاغل بتخريج أحاديثهم؛ لأنهم متهمون بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار.

أما الفئة الثانية: من يغلب على أصحابها رواية الأحاديث المنكرة، أو الغلط، فمثل هؤلاء أمسك الرجل عن رواية أحاديثهم، ولم يعرج عليها ولا يتشاغل بها.

ومن خلال ذلك يظهر للقارئِ الكريمِ أن الإمام مسلم -رحمه الله- اقتصر في تخريج أحاديثه على القسمين الأولين، وأهمل رواية أحاديث الطبقة الثالثة.

4- بيّن –رحمه الله– أن ما يذكره من هذه الأحاديث في كتابه إنما يذكره على غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يستغني فيه عن تكرار حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جانب إسناد لعلة تكون هناك كما قال -رحمه الله-.

1- مقدمة صحيح مسلم: 6/1.

5- بيّن -رحمه الله- أن من مذهبه وشرطه في رواية الحديث أن لا يروي إلا ما اطمأن إلى صحة مصدره، والصيانة فيمن نقله، وتحقيق ثقة راويه وضبطه وحفظه وإتقانه، وفي المقابل لا يقبل رواية من كان متهمًا، أو مطعونًا في عدالته ببدعة ونحوها.

6- بيّن -رحمه الله- علامة الحديث المنكر، وذلك بمقارنته بما رواه الحفاظ المتقنون، فإن خالفهم كان حديثه منكراً، فإن غلب على حديث من هذا حاله هَجر حديثه، ولم يقبل منه ما روى.

هذه بعض القضايا التي يمكن استخلاصها من هذين النصين، ولا شك أن هناك قضايا أخرى يمكن للقارئِ الكريمِ النظر فيها واستخلاصها من مقدمته تنبئ عن شرطه في صحيحه، كشرطه في اتصال الإسناد المعنعن، وهو معاصرة الراوي لمن روى عنه بالعنعنة مع إمكانية اللقاء بين المعنعن والمعنعن عنه، وانتفاء موانع اللقاء بينهما، حيث قال الإمام مسلم في هذه المسألة: "إِنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ وَالرِّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمْكِنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ، لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا، وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ فَالرِّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ بِهَا لَازِمَةٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاوِيَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهَمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرِّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا حَتَّى تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا[1]".

والمتأمل في كلامه -رحمه الله- يظهر له أن الرجل نص على شرط المعاصرة في صحيحه، وادعى إجماع العلماء عليه قديماً وحديثاً، على أن الحديث المعنعن محمول على الاتصال والسماع إذا أمكن اللقاء بمن أضيفت العنعنة، أو مشابهها إليهم بشرط براءتهم من تهمة التدليس.

ومن شرطه -أيضاً- أن المرسل ليس بحجة، وهو ضعيف عنده لا يحتج به، وبذلك وافق جمهور المحدثين، وأكثر الفقهاء والأصوليين[2]، فقال مصرحاً بذلك: "والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة"[3].

1- مقدمة صحيح مسلم: 29/1.

2- ينظر: تدريب الراوي، الحافظ السيوطي: 198/1.

3- مقدمة صحيح مسلم: 30/1.

عناوين أبوابه وعدد أحاديثه:

إن الناظر في صحيح الإمام مسلم -رحمه الله- يجده قد رتبه على كتب، ووضع لها عناوين، وتحت هذه الكتب أبواب، ويعني ذلك أنه رتبه على كليات، وتحت هذه الكليات جزئيات، وهي الأبواب، غير أنه لم يضع لهذه الأبواب عناوين، أو تراجم كما فعل شيخه البخاري، إنما جاءت الأحاديث فيه متتابعة ومتوالية، ضمن كل كتاب دون فصل بما يدل، أو يشير إلى موضوع كل مجموعة منها، ويظهر ذلك من كلام الحافظ ابن الصلاح، حيث قال: "إن مُسلما -رَحمَه الله وإيانا-رتب كِتَابه على الْأَبْوَاب، فَهُوَ مبوب فِي الْحَقِيقَة، وَلكنه لم يذكر فِيهِ تراجم الْأَبْوَاب لِئَلَّا يزْدَاد بهَا حجم الْكتاب أَو لغير ذَلِك"[1]، وأشار الديوبندي بأنه قُرئ عليه صحيح مسلم وكانت أبوابه خالية من التراجم[2]، والظاهر أن الإمام مسلم ترك ذلك للدارس لتحريك عقله وإعمال فكره، وليس كما رأى ابن الصلاح بأن مسلماً ترك ذلك خوف ازدياد حجم الكتاب[3].

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الأمر حرّك همة بعض العلماء، فأصبح مجالا للتباري بين المصنفين والشراح لوضع تراجم تليق به، فوضع له النووي في شرحه على مسلم، وأبو العباس القرطبي في المفهم، وكذا الديوبندي في شرح صحيح مسلم، عناوين لأبوابه، ويبدو أن الإمام النووي كان أكثر دقة منهما حيث وضع عناوين لها تليق بها خلافا لمن سبقه، ويظهر ذلك من كلامه حيث قال: "قد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد، إما لقصور في عبارة الترجمة، وإما لركاكة لفظها، وإما لغير ذلك، وإنا -إن شاء الله- وأحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها"[4].

أما عدد أحاديثه وكتبه: فإن العلماء لم يختلفوا في عدد كتبه اختلافهم في عدد أحاديثه، فعدد كتبه أربعة وخمسون كتابًا، افتتحه مسلم بكتاب الإيمان، وانتهى منه بكتاب التفسير، أما عدد أحاديثه فقد اختلف فيها كثيرًا، والظاهر أن سبب ذلك راجع إلى اختلافهم في

1- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص: 103.

2- ينظر فتح الملهم: 100/1، والإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، لمحمد عبد الرحمن طوالبة: ص: 106.

3- ينظر: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري حياته وصحيحه، لمحمد فاخوري: ص: 72.

4- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: 21/1.

الأحاديث الأصول دون المكررات، وعدّ المكررات بالمتابعات والشواهد[1]، فمنهم من رأى أن عدد الأصول أربعة آلاف حديث كابن الصلاح، حيث روى عَن أبي قُرَيْش الْحَافِظ -رَحمَه الله -قَالَ: قال أبو قريش الحافظ: "كنت عِنْد أبي زرْعَة الرَّازِيّ فجَاء مُسلم بن الْحَجَّاج فَسلم عَلَيْهِ وَجلسَ سَاعَة فتذاكرا فَلَمَّا أَن قَامَ قلت لَهُ: هَذَا جمع أَرْبَعَة آلَاف حَدِيث فِي الصَّحِيح فَقَالَ أَبُو زرْعَة: فَلِمَنْ ترك الْبَاقِي أَرَادَ -وَالله أعلم- إِن كِتَابه هَذَا أَرْبَعَة آلَاف حَدِيث أُصُول دون المكررات"، وتبعه النووي، والحافظ الذهبي[2].

أما من عدّ المكررات مع الأصول، فقد أوصلها إلى اثنى عشر ألف حديث، وهو ما جاء عن تلميذ الإمام مسلم أحمد ابن الفضل، حيث قال إنها: "اثنا عشر ألف حديث"، وتعقبه الحافظ الذهبي فقال: "قُلْتُ: يَعْنِي بِالمُكَرَّر، بِحَيْث إِنَّهُ إِذَا قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، وَأَخْبَرَنَا ابْنُ رمح يُعدَّان حَدِيْثَيْنِ، اتَّفَقَ لَفْظهُمَا أَوِ اخْتَلَف فِي كَلِمَة"[3]وقد عدها الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي محقق الكتاب من غير المكرر فبلغت عنده إلى (3033) حديثاً[4] باستثناء أحاديث المقدمة، وقد قمت بحصر هذه الأحاديث على نسختي وعدّها بالمكرر، فوصلت عندي إلى (7579) حديثاً باستثناء أحاديث المقدمة، التي بلغت (91) حديثا، وعلى ذلك فإن عدد أحاديث صحيح مسلم الأصول والمكررات وأحاديث المقدمة قد بلغ عددها عندي إلى(7670) حديثا، وسيأتي ذكر عدد أحاديث كل كتاب في جدول خاص بينت فيه عدد التحويلات، ونوعها ونسبتها المئوية من أحاديث الكتاب كله، وذلك في مطلب خاص يشتمل على دراسة إحصائية لعدد التحويلات في صحيح مسلم، وأماكن ورودها في صحيحه، وذلك لتتضح المسألة في ذهن القارئ الكريم.

1- ينظر: الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح: محمد عبد الرحمن طوالبة ص: 108، والإمام مسلم بن الحجاج القشيري حياته وصحيحه: لمحمد فاخوري: 66.

2- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ص: 101، وينظر: شرح صحيح مسلم: النووي: 21/1، وسير أعلام النبلاء: للحافظ الذهبي: 280/12.

3- سير أعلام النبلاء: للحافظ الذهبي: 566/12.

4- ينظر: طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت بتحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

الصناعة الإسنادية في صحيح مسلم:

أولًا- الإسناد تعريفه وأهميته وأنه سلّم الرواية:

1- تعريفه في اللغة:

إذا أطلق السَّنَدُ في لغة العرب يراد منه: ما ارتفع من الأرض في قُبُل الجبل، أَو الوادي، والجمع أَسْنادٌ، وما دام أن الإسناد عُرِف بأنه مصدر أسند، فإنه لا يثنى ولا يجمع، لا يُكَسَّر على غير ذلك، وكلُّ شيءٍ أَسندتَ إِليه شيئاً فهو مُسْنَد، وخُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ، شدد للكثرة[1]، وقد سنَدَ إِلى الشيءِ يَسْنُدُ سُنوداً، واستَنَدَ وتسانَد وأَسْنَد وأَسنَدَ غيرَه، ويقال: سانَدته إِلى الشيء فهو يتَسانَدُ إِليه، أَي أَسنَدتُه إِليه، ويقال: فلان سَنَدٌ، أي معتمَدٌ.

والإسنادُ في الحديث: رفْعُه إلى قائله إذا رفعته إليه بذكر ناقله، وبذلك يكون مصدرا، وكثيراً ما يراد بالإسناد السند ففي، هذه الحالة يثنى ويجمع تقول: هذا حديث له إسنادان، وهذا حديث له أسانيد[2].

2- تعريفه في اصطلاح المحدثين:

السند هُوَ: الْإِخْبَار عَن طَرِيق الْمَتْن، إما لأنه مَأْخُوذ من السَّنَد، وَهُوَ مَا ارْتَفع وَعلا عَن سفح الْجَبَل، لِأَن الْمسند يرفعهُ إِلَى قَائِله، أَو من قَوْلهم فلَان سَنَد، أَي: مُعْتَمد، فَسُمي الْإِخْبَار عَن طَرِيق الْمَتْن سندًا، لاعتماد الْحفاظ فِي صِحَة الحَدِيث وَضَعفه عَلَيْهِ ومن هنا تظهر للقارئ الكريم العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

ولذا يمكن أن نقول في تعريفه اصطلاحا هو: حكاية رجال الحديث الذين رووه واحدا عن واحد إلى رسول الله -ﷺ-[3]، أي: ما يذكر قبل المتن، ويقال له: الطريق؛ لأنه يوصل إلى المقصود هنا وهو الحديث، وجاء في وصفهم "الوجه" فيقولون: هذا الحديث لا يعرف إلا من هذا الوجه. أما الإسناد فهو: إضافة الحديث إلى قائله، أي: نسبته إليه. وقد يطلق أحدهما على الآخر من باب إطلاق المصدر على مفعوله، كما أطلق الخلق على المخلوق؛ ولذلك تجد المحدثين يستعملون في تعبيراتهم السند والإسناد، ومن هنا يظهر لك ما قاله ابن جماعة: «المحدثون

1- ينظر: لسان العرب، لابن منظور: مادة: (سند): 2114/3، والصحاح وتاج العربية، للجوهري: مادة: (سند) 489/2.

2- ينظر: توجيه النظر إلى أصول النظر: للطاهر الجزائري، ص: 89-90.

3- ينظر: المنهل الروي: لابن جماعة الكناني ص: 30، وتدريب الراوي، للحافظ السيوطي: 27/1، ومنهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، ص: 33.

يستعملون السند والإسناد لشيء واحد[1]، كما أنهما قد يطلقان على رجال سند الحديث، ويعرف المراد بالقرائن»[2].

3- **أهميته:**

لقد خصّ الله -سبحانه وتعالى- الأمة الإسلامية دون غيرها بفضيلة الإسناد، فحرص علماء الحديث عليه، وتمسكوا به، حيث ضحوا بأنفسهم، وأموالهم، ووقتهم من أجل الرحلة في طلب الأسانيد والبحث عنها، ناهيك عن البحث عن علوها؛ لذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-: «الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام»[3]، وقال ابن حزم الظاهري -رحمه الله-: «مَا نَقله الثِّقَة عَن الثِّقَة كَذَلك حَتَّى يبلغ إِلَى النَّبِي -ﷺ- يخبر كل وَاحد مِنْهُم باسم الَّذِي أخبرهُ وَنسبه، وَكلهمْ مَعْرُوف الْحَال وَالْعين وَالْعَدَالَة وَالزَّمَان وَالْمَكَان، على أَن أَكثر مَا جَاءَ هَذَا الْمَجِيء فَإِنَّهُ مَنْقُول نقل الكواف إِمَّا إِلَى رَسُول -ﷺ- من طرق جمَاعَة من الصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَإِمَّا إِلَى الصاحب، وَإِمَّا إِلَى التَّابِع، وَإِمَّا إِلَى إِمَام أَخذ عَن التَّابِع، يعرف ذَلِك من كَانَ من أهل الْمعرفَة بِهَذَا الشَّأْن، وَالْحَمْد لله رب الْعَالمين.

وَهَذَا نقل خص الله -تَعَالَى- بِهِ المسلمين دون سَائِر أهل الْمَلَل كلهَا، وبناه عِنْدهم غضاً جَدِيدا على قديم الدهور منذ أَرْبَعمِائَة عَام وَخمسين عَاما فِي الْمشرق وَالْمغْرب، والجنوب وَالشمَال، يرحل فِي طلبه من لَا يُحْصى عَددهمْ إِلَّا خالقهم إِلَى الْآفَاق الْبَعِيدَة، ويواظب على تَقْيِيده من كَانَ النَّاقد قَرِيبا مِنْهُ، قد تولى الله -تَعَالَى- حفظه عَلَيْهِم، وَالْحَمْد لله رب الْعَالمين، فَلَا تفوتهم ذلة فِي كلمة فَمَا فَوْقهَا فِي شيءٍ من النَّقْل إِن وَقعت لأَحَدهم، وَلَا يُمكن فَاسق أَن يقحم فِيهِ كلمة مَوْضُوعَة. وَلله -تَعَالَى- الشُّكْر»[4]. وهذا كلام حسن منه -رحمه الله-، غير أنهم لم يكونوا يسألون عن الإسناد إلا بعد وقوع الفتنة التي حدثت بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، وبروز النزاعات، وظهور الزنادقة وغيرهم، وانتشار الكذب، ويظهر لك ذلك فيما أخرجه الإمام مسلم عن أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، قَالَ: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا

1- المنهل الروي، لابن جماعة الكناني ص: 30، وينظر: تدريب الراوي، للحافظ السيوطي: 27/1، ومنهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر: ص: 33.

2- ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر، ص: 33.

3- منهج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لابن تيمية: 11/4.

4- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم: 68/2.

رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"[1]، وما قاله رفيع بن مهران الرياحي البصري: "كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله -ﷺ- ونحن بالبصرة، فما نرضى حتى نركب إلى المدينة، فنسمعها من أفواههم"[2]، وجاء عن هشام بن عروة أنه قال: "إذا حدثك رجل بحديث، فقل عمن هذا؟ فإن الرجل يحدث عن آخر، دُونَه في الإتقان والصدق"[3].

وللإسناد أهمية كبيرة في نقل الرواية فهو عمادها وسُلَّمها وطلب علوها؛ لذلك روى الخطيب البغدادي عن عبدان، تلميذ عبد الله بن المبارك، قال: "سمعت عبد الله بن المبارك يقول: الإسناد عندي من الدّين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، قال عبدان: ذكر ابن المبارك هذا عند ذكر الزنادقة وما يضعون من الأحاديث"[4]، وقال الحاكم النيسابوري بعد ما ذكر كلمة ابن المبارك سالفة الذكر: "فَلَوْلَا الْإِسْنَادُ وَطَلَبُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ لَهُ وَكَثْرَةُ مُوَاظَبَتِهِمْ عَلَى حِفْظِهِ لَدَرَسَ مَنَارُ الْإِسْلَامِ، وَلَتَمَكَّنَ أَهْلُ الْإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ فِيهِ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَقَلْبِ الْأَسَانِيدِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا تَعَرَّتْ عَنْ وُجُودِ الْأَسَانِيدِ فِيهَا كَانَتْ بُتْرًا"[5]، وقال ابن المبارك أيضا: "مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ أَمْرَ دِينِهِ بِلَا إِسْنَادٍ كَمَثَلِ الَّذِي يَرْتَقِي السَّطْحَ بِلَا سُلَّمٍ»[6]، وقيل: "أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة، بل من فروض الكفاية، وطلب العلو أمر مطلوب وشأن مرغوب"[7]، قال الإمام أحمد: "طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف"[8].

ثانيًا- خصائص صحيح مسلم الإسنادية:

اهتم المحدّثون اهتماماً عظيما بالإسناد، وظهر ذلك في مصنفاتهم المتعددة والمتنوعة، وكان للإمام مسلم -رحمه الله- نصيب من هذا الاهتمام، حيث أولى -رحمه الله- للإسناد مزيد عناية،

1- أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، المقدمة. باب: في أن الإسناد من الدين: 15/1.
2- الكفاية في معرفة علوم الرواية، للخطيب البغدادي: ص: 403.
3- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي: 34/1.
4- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي: 166/6.
5- معرفة علوم الحديث، ص: 6.
6- الكفاية في معرفة علوم الرواية، للخطيب البغدادي: 393/1.
7- شرح النخبة، لعلي القاري، ص: 194.
8- شرح ألفية العراقي، للسخاوي، ص: 335.

فجمع الطرق، وسبرها، وأخرجها، وتفنن في سياقها من غير زيادة ولا نقصان، وتسمية من أبهم في الإسناد، وتمييز المهمل، كما امتاز بكثرة المتابعات والشواهد، والمحافظة على أداء الألفاظ من غير تقطيع ولا تلخيص ولا رواية بالمعنى، والتمييز بين ألفاظ التحمل والأداء، والاحتراز في الانتقال والتحويل والعطف في الأسانيد، وذكر اختلاف الرواة واتفاقهم، وجمع أحاديث المسألة الواحدة في مكان واحد، كما اعتنى -رحمه الله- بالتنبيه على الروايات المصرح فيها بسماع المدلسين، وغير ذلك من الأمور حتى اختص كتابه بالتفوق في فن الإسناد وصناعته وطريقة سياقه[1].

ويمكن تلخيص هذه الخصائص في نقاط، مع ذكر نماذج لها من واقع صحيحه:

1 ـ **التفريق والتمييز بين الإخبار والتحديث**، فتجده -رحمه الله- يطلق كلمة: (حدثني) على ما سمعه بمفرده من لفظ شيخه، ويطلق كلمة: (حدثنا) على ما سمعه مع أقرانه من لفظ شيخه، وما ينطبق على هذين اللفظين ينطبق على لفظ: (أخبرني وأخبرنا)، غير أنه يطلق اللفظ الأول فيما قرأه وحده على شيخه، واللفظ الثاني فيما قرئ بحضرته في جماعة على شيخه. ومن هنا يظهر التمييز عنده، فالتحديث غير الإخبار عند المحدثين، فالتَّحْدِيثِ عندهم لَفْظ، وَالْإِخْبَارِ قِرَاءَة[2]، لذلك قال الحاكم النيسابوري: «والذي أختاره في الرواية، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظًا، وليس معه أحد: حدثني فلان، وما يأخذه عن المحدث لفظا مع غيره: حدثنا فلان، وما قرئ على المحدث بنفسه: أخبرني فلان، وما قرئ على المحدث وهو حاضر: أخبرنا فلان، وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاها يقول فيه: أنبأني فلان، وما كتب إليه المحدث من مدينة، ولم يشافهه بالإجازة يقول: كتب إلي فلان».[3]

ومن الأمثلة التي توضح هذه الخصيصة عنده -رحمه الله- ما جاء في مقدمة صحيحه باب: في الضعفاء والكذابين ومن يرغب عن حديثهم، حيث قال: و(حَدَّثَنِي) حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ حَرْمَلَةَ بْنِ عِمْرَانَ التُّجِيبِيُّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا) ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: «(حَدَّثَنِي) أَبُو شُرَيْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ شَرَاحِيلَ بْنَ يَزِيدَ، يَقُولُ: (أَخْبَرَنِي) مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -

1- ينظر: الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، لمحمد عبد الرحمن طوالبة: 166، والواضح في مناهج المحدثين، لياسر الشاملي: 154.

2- ينظر: علوم الحديث، لابن الصلاح: 167، وتدريب الراوي، للحافظ السيوطي: 437/1.

3- معرفة علوم الحديث، لابن الصلاح: 260.

ﷺ-: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ، وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ، وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ»[1].

2- يجمع الإمام مسلم -رحمه الله- بين الرواة في الإسناد الواحد إذا كان بين رواياتهم تفاوت في اللفظ والمعنى واحد، ثم يسوق الحديث على لفظ واحد منهم يختاره، ومن الأمثلة التي توضح هذه الصناعة قوله:

«حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، (ح) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ، (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ، سَمِعَ أَبَا زُرْعَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ جَدِّهِ جَرِيرٍ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ -ﷺ- فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِتِ النَّاسَ» ثُمَّ قَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ"[2].

وقد أكثر مسلم من هذه الصناعة، فهذا مثال آخر يوضح هذا الأمر، حيث قال: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، (وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ)، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، «أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ»[3].

3- ومن خصائصه الإسنادية أيضا تعريفه -رحمه الله- براوي الحديث في الإسناد تعريفا كاملا إذا ورد فيه مهملا، والظاهر أن غرضه من ذلك إزالة الغموض، واللبس الذي قد يحدث بسبب تشابه الأسماء، فيأتي بهذا التعريف مفصولًا مميزًا؛ حتى لا يظنه القارئ زيادة من الراوي، وصناعته هذه في الغالب تكون على طريقتين: إما أن يكون ذلك التعريف خلال الإسناد، وإما بعد الانتهاء من رواية الحديث وسياقته، فمثال الأولى: ما جاء في كتاب: الإيمان. باب: الإيمان الذي يدخل به الجنة، حيث قال: «وحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللهِ -ﷺ-، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ،

1- المسند الصحيح، للإمام مسلم. المقدمة 12/1، حديث رقم: (7).

2- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: الإيمان. باب: لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض: 81/1، حديث رقم: (65).

3- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: المساقاة. باب: المساقاة والمعاملة بجز من التمر والزرع: 1186/3، حديث رقم: (1551).

وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا، أَأَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَاللهِ لَا أَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا»[1].

ومثال الثانية: ما جاء في كتاب: الحج. باب: في المدينة حين يتركها أهلها، حيث قال: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، (ح) وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَاللَّفْظُ لَهُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «لِلْمَدِينَةِ لَيَتْرُكَنَّهَا أَهْلُهَا عَلَى خَيْرِ مَا كَانَتْ مُذَلَّلَةً لِلْعَوَافِي "يَعْنِي السِّبَاعَ وَالطَّيْرَ، قَالَ مُسْلِمٌ: «أَبُو صَفْوَانَ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، يَتِيمُ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَشْرَ سِنِينَ كَانَ فِي حَجْرِهِ»[2].

وأحياناً تجده -رحمه الله- ينبه على بعض الأمور التي لها علاقة بالإسناد، كبيان موطن الراوي، أو بيان مرتبته في التعديل، وغير ذلك من الأمور. ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء في كتاب: الصيام. باب: النهي عن صيام الدهر، حيث قال: وحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الشَّاعِرَ أَخْبَرَهُ. قَالَ مُسْلِمٌ: «أَبُو الْعَبَّاسِ السَّائِبُ بْنُ فَرُّوخَ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ثِقَةٌ عَدْلٌ»[3].

ومن الأمثلة أيضًا ما جاء في كتاب: صلاة المسافرين وقصرها. باب: الترغيب في الدعاء والذكر، حيث قال: حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ أَبُو الْمُوَرِّعِ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مَرْجَانَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَنْزِلُ اللهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِشَطْرِ اللَّيْلِ، أَوْ لِثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، أَوْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ، وَلَا ظَلُومٍ". قَالَ مُسْلِمٌ: «ابْنُ مَرْجَانَةَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، وَمَرْجَانَةُ أُمُّهُ»[4].

4- اهتم -رحمه الله- بجمع الأسانيد في مكان واحد للحديث الواحد، وهذا من الميزات والصناعات التي امتاز بها كتابه عن غيره من كتب الحديث؛ لذلك قال النووي -رحمه الله-: «وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة، وهي كونه أسهل تناولا، من حيث إنه جعل لكل حديث

1- المسند الصحيح، للإمام مسلم: 44/1، حديث رقم: (15).
2- المسند الصحيح، للإمام مسلم: 1009/2، حديث رقم: (1389).
3- المسند الصحيح، للإمام مسلم: 815/2، حديث رقم: (1159).
4- المسند الصحيح، للإمام مسلم: 522/1، حديث رقم: (758).

موضعا واحدا يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها، واختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه..."[1]، وقال المعلمي: «عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها: يقدم الأصح فالأصح»[2].

وكأني أفهم من كلامهما أن الإمام مسلماً قد قسم أحاديث الباب إلى أصول، ثم متابعات وشواهد، فجعل لكل حديث موضعه، فجمع الطرق واختار الألفاظ، حيث يحتج للباب بحديث نظيف الإسناد رجاله ثقات على شرطه المعروف، وقد يسوق أكثر من حديث يكون أصلا للاحتجاج، ثم يتبعه بإسناد آخر، أو أسانيد تشهد له[3]، وقد تكون تلك الشواهد صحيحة، غير أنها من مخارج أخرى، أو تكون حسنة كرواية بعض المستورين، أو تكون ضعيفة ذكرها -رحمه الله-للتنبيه عليها، وأحيانا تجده يذكر الإسناد فقط، ويتبعه بعبارة (بنحوه)، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى في صحيحه، من ذلك ما جاء في كتاب: الإيمان. باب: في قوله تعالى: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾، حيث قال: «وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ عَمْرٍو، وَقَبِيصَةَ ابْنِ مُخَارِقٍ، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- بِنَحْوِهِ»[4].

5 ـ التحري والدقة في روايته من صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، كقوله: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ: -ﷺ- «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرَيْهِ مِنَ الْمَاءِ ثُمَّ لِيَنْتَثِرْ»[5]، وقد بين الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله- هذا التحري بقوله: «فتكريره في كل حديث منها بقوله: هذا ما حدثنا أبو هريرة، وقوله: فذكر أحاديث منها كذا وكذا، يفعله المتحري الورع في الصحائف المشتملة على أحاديث بإسناد واحد، إذا اكتفى عند سماعها بذكر الإسناد في أولها ولم يجدد ذكره عند كل حديث منها»[6]، ثم أوضح الإمام النووي -رحمه الله- هذا الأمر، وعلل ذلك بقوله إن: «الصحائف والأجزاء

1- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام النووي: 14/1.

2- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، ص: 29.

3- ينظر: الواضح في مناهج المحدثين، لياسر الشمالي: 155، والإمام مسلم بن الحجاج القشيري حياته وصحيح، لمحمود فاخوري: 88.

4- المسند الصحيح، للإمام مسلم 193/1. حديث رقم: (207).

5- أخرجه في صحيحه في كتاب: الطهارة. باب: الإيثار في الاستنثار والاستجمار: 212/1، برقم: (237).

6- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص: 104.

والكتب المشتملة على أحاديث بإسناد واحد، إذا اقتصر عند سماعها على ذكر الإسناد في أولها، ولم يجدد عند كل حديث منها، وأراد إنسان ممن سمع ذلك أن يفرد حديثاً منها غير الأول بالإسناد المذكور في أولها، فهل يجوز له ذلك؟ قال وكيع بن الجراح، ويحيى بن معين، وأبو بكر الإسماعيلي الشافعي، الإمام في الحديث والفقه والأصول: (يجوز ذلك) وهذا مذهب الأكثرين من العلماء؛ لأن الجميع معطوف على الأول، فالإسناد المذكور أولا في حكم المعاد في كل حديث، وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني الفقيه الشافعي الإمام في علم الأصوليين والفقه وغير ذلك: (لا يجوز ذلك)، فعلى هذا من سمع هكذا فطريقه أن يبين ذلك، كما فعله مسلم، فمسلم -رحمه الله- سلك هذا الطريق ورعا واحتياطا وتحريا وإتقانا»[1].

6 ـ حصول الثقة المطلقة بجميع ما أورده الإمام مسلم -رحمه الله- من الطرق؛ وذلك لأن تعددها يزيد الحديث قوة، ويؤمن معه الوهن الحاصل في بعض الأسانيد المعنعنة؛ لذلك قال ابن الصلاح بعدما نقل مذهب الإمام مسلم في العنعنة، وأن ذلك يقعد به عن الترجيح على البخاري: «وإن لم يلزم منه عمله به فيما أودعه في صحيحه هذا، وفيما يورده فيه من الطرق المتعددة للحديث الواحد ما يؤمن من وهن ذلك»[2].

ثالثًا- التحويل والعطف خصيصة بارزة من الخصائص الإسنادية في صحيح مسلم:

استخدم المحدثون أثناء سياقة الأسانيد في مصنفاتهم حرفا مهملا مفردا، وهو حرف الحاء هكذا(ح)، وكثر استخدامها كثيراً في كتب المتأخرين، كما استخدمها الإمام مسلم في صحيحه أيضاً بكثرة[3]، وكذا أبو داود في سننه، كما هي موجودة في كتب السنن الأخرى، غير أنها ليست بالكثرة التي هي في صحيح مسلم وسنن أبي داود، وسمّاها بعضهم بحاء التحويل، كما استخدم الإمام مسلم -رحمه الله- العطف بين الشيوخ، وذلك إذا رَوَى الحديثَ الواحدَ عن شيخين من شيوخه، أو أكثر فإنه يجمع بينهما، أو بينهم في سياق واحد، عاطفا بينهم بحرف العطف (الواو)، وذلك في حالتي الاتفاق في السند والمتن، أو الاختلاف بينهما.

ومن هنا يمكن أن يقال: إن العطف بين الشيوخ مسألة تابعة لمسألة التحويل وجزء منها، وفي هذا المبحث نبين مفهوم التحويل عند علماء الحديث، والغاية والفائدة منه، واهتمام الإمام

1- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي: 22/1.

2- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: 69.

3- ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي: 152/1.

مسلم بهذه الصناعة، مع بيان منهجه وطريقته في استخدام التحويل، ثم نختم هذا البحث بذكر عدد التحويلات، وبيان نوعها، ونسبتها المئوية في كل كتاب من كتب الصحيح، وكذلك من جملة أحاديث الصحيح، فأقول مستعينا بالله تعالى:

1ـ مفهوم التحويل عند علماء الحديث:

اختلف أهل العلم في المراد من هذه (الحاء) هل هي من الحائل، أو التحويل، أو صح، أو الحديث؟، وهل ينطق بها (حاء)، أو يصرح ببعض ما رمز بها له عند المرور بها في القراءة أولا؟ على أقوال وهي على النحو الآتي:

1ـ يرى الحافظ أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الهروي أنها من حال بين شيئين، و يظهر ذلك من كلام الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله- حيث قال: «وسألت أنا الحافظ الرحال أبا محمد عبد القادر بن عبد الله الرهاوي -رحمه الله- عنها، فذكر أنها حاء من حائل، أي: تحول بين الإسنادين، قال: ولا يلفظ بشيء عند الانتهاء في القراءة، وأنكر كونها من (الحديث) وغير ذلك، ولم يعرف غير هذا عن أحد من مشايخه، وفيهم عددٌ كانوا حفاظ الحديث في وقته»[1].

2ـ وقال بعضهم: إنها رمز إلى قوله: "الحديث" نقل ذلك عن المغاربة، حيث كانوا يقولون: إذا وصلوا إليها في الإسناد "الحديث" كما صرح بذلك ابن الصلاح -رحمه الله- حيث قال: «وذاكرت فيها بعض أهل العلم من أهل المغرب، وحكيت له عن بعض من لقيت من أهل الحديث أنها حاء مهملة إشارة إلى قولنا (الحديث)، فقال لي: أهل المغرب -وما عرفت بينهم اختلافا- يجعلونها حاء مهملة، ويقول أحدهم إذا وصل إليها: «الحديث»[2].

3ـ وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها في الإسناد «صح»، فيشعر من صنيعهم هذا بأنها رمز للصحة، كما صرح الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله- بذلك -أيضا- فيما وجده بخط بعض الحفاظ، فقال: «غير أني وجدت بخط الأستاذ الحافظ أبي عثمان الصابوني، والحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري، والفقيه المحدث أبي سعيد الخليلي -رحمهم الله تعالى- في مكانها بدلا عنها «صح» صريحة، وهذا يشعر بكونها رمزا إلى «صح»، وحسن إثبات «صح» هاهنا؛ لئلا يتوهم

1- علوم الحديث: 204، وينظر: فتح المغيث، للحافظ السخاوي: 111/3.

2- علوم الحديث: 204، وينظر: فتح المغيث، للحافظ السخاوي: 111/3.

أن حديث هذا الإسناد سقط، ولئلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول، فيجعلا إسنادًا واحدًا»[1].

4- وهناك بعضٌ من علماء بغداد من يرى أنها حاء مهملة، ومنهم من يرى أنها «خاء"معجمة، ويريد بذلك آخرا وأخيرا، أو إشارة إلى الخروج من إسناد إلى إسناد[2].

والظاهر أن أول من تكلم عن هذا الحرف هو الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله-، فقد صرح في أول هذه المسألة في كتابه بقوله: «ولم يأتنا عن أحد ممن يعتمد بيان لأمرها»[3].

5- ومهما يكن من أمر فالذي عليه جمهور أهل العلم وسلفهم، أنها "حاء"مهملة مفردة يكتبها المحدثون في أثناء الإسناد عند الانتقال من إسناد إلى إسناد إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، ويظهر ذلك من كلام الحافظ ابن الصلاح -رحمه الله-، حيث قال في تعريفها: «وإذا كان للحديث إسنادان، أو أكثر فإنهم يكتبون عند الانتقال من إسناد إلى إسناد ما صورته (ح)، وهي حاء مفردة مهملة»[4]، وقد أطلق عليها أكثر أهل العلم (حاء) التحويل، وكأن الإمام يريد أن يقول للقارئ، أو ينبهه علي بتحويل الحديث إلى شيخ آخر له بعدما روى الحديث بسنده عن شيخه، كما في الحديث الذي افتتح به الإمام مسلم -رحمه الله- في كتابه الصحيح، فقال: «حَدَّثَنِي أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ كَهْمَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، "ح" وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ -وَهَذَا حَدِيثُهُ- حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ...»[5]، فشيخه الأول هنا زهير بن حرب أبوخيثمة، ثم حول الإسناد إلى شيخ آخر له وهو: عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، وصنيعه هذا يفهم منه أن للحديث إسنادين، وله فيه شيخان، ومداره على كَهْمَسٍ وهو: ابن الحسن التميمي أبو الحسن البصري المتوفى سنة: (249هـ) ترجم له الحافظ ابن حجر، وعده من رجال الطبقة الخامسة وقال: ثقة[6].

1- علوم الحديث: 204، وينظر: فتح المغيث، للحافظ السخاوي: 111/3.

2- ينظر: علوم الحديث: 204، وفتح المغيث، للحافظ السخاوي: 111/3، واختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير: 139.

3- علوم الحديث: 204، وينظر: فتح المغيث، للحافظ السخاوي: 111/3.

4- علوم الحديث: 204.

5- المسند الصحيح، للإمام مسلم: 36/1.

6- ينظر: تقريب التهذيب: 543/2.

2ـ الفائدة من التحويل والعطف:

إن الفائدة من التحويل هو اختصار في الأسانيد التي تلتقي عند نقطة واحدة معينة، غالبًا ما تكون في السند، وهو ما يسمى عندهم "بمدار الحديث"، أو "موضع الالتقاء"، ولكي لا يضطر المصنف أن يكرر من فوق ملتقى الإسناد يأتي بهذه (الحاء) التي تسمى: "حاء التحويل" للانتقال إلى إسناد جديد لا سيما إذا كان للحديث الواحد عدد من الأسانيد، ومدارها على راوٍ واحد، غير أنه تختلف الطرق قبله، وتتفق بعده، وهذه الأسانيد عبارة عن متابعات يأتي بها المصنف؛ لتقوية الحديث، كأنه يريد المصنف أن يقول للقارئ: سأحول الحديث إلى شيخ آخر لي، وهذا تنبيه منه على أهمية الطرق الأخرى المعروفة بالمتابعات، ولبيان مدار الرواية لا سيما عند الزيادة والمخالفة، وذلك من أجل التسهيل في الترجيح والاحتجاج والاستدلال، ولاشك أن ذلك له فوائد وأهداف، من ذلك التعريف بأسماء الرواة الذين وقع الاختلاف في أسمائهم، وبيان صيغ الأداء الدالة على التحمل، وبخاصة التي جاء فيها التصريح بالسماع من أجل إثبات الاتصال وتأكيده، وكذلك إثبات سماع بعض الرواة الذين اتهموا بالتدليس.

ومن الأمثلة التي توضح فوائد التحويل لبيان تصريح المدلس بالسماع قولُ الإمام مسلم -رحمه الله-: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ -حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو قَزَعَةَ، أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ، أَخْبَرَهُ وَحَسَنًا، أَخْبَرَهُمَا، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ به[1]. فابن جريج وهو عبد الملك بن عبد العزيز المتوفى: (256هـ) ثقة فقيه فاضل، غير أنه متهم بالتدليس[2]، لكنه صرح بالسماع في الإسناد الثاني بعد التحويل، فزالت شبهة تدليسه.

أما الجمع بين الشيوخ، أو العطف بين الأسانيد فقد أولى الإمام مسلم -رحمه الله- هذه الصناعة أهمية كبيرة، ودلّ عمله في ذلك على أسلوب الصناعة الإسنادية عنده، وذلك عندما يكون عنده إسنادان لحديث واحد، ولكل إسناد منهما شيخ له -رحمه الله-، ثم يتفقان في بقية رجال آخرين، أي: تكون هيئة الإسناد واحدة في بقيته، فيقوم -رحمه الله- بجمع الإسنادين من خلال العطف بين شيخيه، وهذان الشيخان المعطوفان قد يتفقان في لفظ الحديث، أو يكون بينهما فرق طفيف، أو كثير، فيختار -رحمه الله- لفظ أحد الشيخين، وينص على ذلك. ومن

1- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب الإيمان. الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله: 53/1 برقم: (23).

2- ينظر: تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر: 408/1.

الأمثلة التي توضح صور العطف بين الشيوخ مع اتفاق لفظهما قوله -رحمه الله-: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، سَمِعَ النَّبِيَّ -ﷺ- رَجُلًا يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ»[1].

ومن الأمثلة التي توضح صور العطف بين الشيوخ مع اختلاف لفظهما اختلافاً طفيفا، والتنبيه علىلفظ تحملهما للحديث قوله -رحمه الله-: "وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، -قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: -حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُبَيْدٍ الطَّنَافِسِيُّ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي وَالدَّوَابُّ تَمُرُّ بَيْنَ أَيْدِينَا فَذَكَرْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ -ﷺ- فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤْخِرَةِ الرَّحْلِ تَكُونُ بَيْنَ يَدَيْ أَحَدِكُمْ، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»، وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: فَلَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»[2].

3ـ اهتمام الإمام مسلم بصناعة التحويل والعطف والجمع بينهما، ومقصده من ذلك:

وقد يجمع الإمام مسلم بين الطريقتين؛ ويعني ذلك أنه يجمع بين شيوخه والتحويل بين الأسانيد في آنٍ واحد، وله في ذلك مقصد، ومن الأمثلة التي توضح هذا الأمر قوله -رحمه الله-: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النَّاقِدُ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»، زَادَ حَرْمَلَةُ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ رِجَالًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُسَبِّحُونَ وَيُشِيرُونَ»[3].

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ح، وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ح، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَمَّا الْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ

1- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب الإيمان. باب: شعب الإيمان: 63/1 برقم: (36).

2- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: الصلاة. باب: ستر المصلي: 358/1 برقم: (499).

3- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: الصلاة. باب: وتصفيق المرأة إذا نابها شيء في الصلاة: 318/1، حديث رقم: (422).

جُرَيْجٍ فَفِي حَدِيثِهِمَا قَالَ: أَسْلَمْتُ لِلَّهِ كَمَا قَالَ اللَّيْثُ. وَأَمَّا مَعْمَرٌ فَفِي حَدِيثِهِ: فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»[1]. والأمثلة على ذلك كثيرة جدا لا يتسع المقال لذكرها.

ومن خلال ذكر هذين المثالين نتبين براعة الإمام مسلم -رحمه الله-، حيث إنه عدّد الشيوخ وجمع الأسانيد، فلا يكاد يخلو حديث من أحاديثه من إحدى الطريقتين، أو كليهما، وهذه الصناعة كثيراً ما يستعملها -رحمه الله- عندما تستوي مراتب الرواة، وتتفق مروياتهم، أو تختلف اختلافاً طفيفاً، ويبدو أن له من هذه الصناعة أهدافًا علميةً ومقاصدَ فنيةً جليلةً نتناول أنواعاً من علوم الحديث وفنونه التي من بينها رفع مسألة التفرد وسبر الطرق.

4- منهج الإمام مسلم وطريقته في وضع حرف التحويل في أحاديث كتابه:(أمثلة ونماذج):

اتبع الإمام مسلم في صحيحه منهجا علميا بديعا في استخدام حرف التحويل في أسانيد كتابه، للانتقال من سند إلى آخر، وذلك لاختصار الأسانيد التي تلتقي عنده راو معين، وعدم تكرار القدر المشترك بينها، فيضع حاء التحويل عند الراوي الذي تلتقي عند الأسانيد، ويكون عليه مدار الحديث، وقد يضع هذه الحاء بعد ذكر جزء من المتن عند الموضع الذي يبدأ فيه اختلاف الروايتين. وفيما يلي ذكر أمثلة ونماذج من واقع صحيحه توضح فن هذه الصناعة الإسنادية عنده.

أولًا- التحويل في السند بعد موضع الالتقاء وقبله:

أ- وضع "حاء التحويل" في السند بعد ذكر النبي -ﷺ-:

من الأمثلة التي توضح ذلك قوله: «حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ ح، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ-، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لَهُ -قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ -ﷺ- قَالَ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا»[2]، وقد بلغت عدد التحويلات في صحيحه بعد ذكر النبي -ﷺ- **ثلاثًا وثلاثين مرة.**

ب- وضع "حاء التحويل" في السند بعد ذكر الصحابي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وبعد موضع الالتقاء:

من الأمثلة التي توضح ذلك قوله: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لَهُ -حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ،

1- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: الإيمان. باب: تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله: 96/1، حديث رقم: (95).

2- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: الإيمان. باب: قول النبي ﷺ من حمل علينا السلاح: 99/1، حديث رقم: (98).

أَنَّ أَبَاهُ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ -ﷺ-، وَعَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: «يَرْحَمُكَ اللهُ»، ثُمَّ عَطَسَ أُخْرَى، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «الرَّجُلُ مَزْكُومٌ»[1]، وقد بلغت عدد التحويلات في صحيحه بعد ذكر الصحابي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وبعد موضع الالتقاء ثلاثًا وثلاثين مرة.

ت- وضع "حاء التحويل" في السند قبل ذكر الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقبل موضع الالتقاء:

من الأمثلة التي توضح ذلك قوله: «حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، "ح" وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْتَرِئْ بِأُمِّ الْقُرْآنِ»[2]، فهنا جاءت حاء التحويل قبل الصحابي راوي الحديث وهو عبادة ابن الصامت -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وقبل ابن شهاب الزهري الذي هو موضع الالتقاء بين الأسانيد.

ث- وضع "حاء التحويل" في السند قبل التابعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقبل موضع الالتقاء:

من الأمثلة التي توضح ذلك: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، "ح" وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-، وَعِنْدِي امْرَأَةٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟" فَقُلْتُ: امْرَأَةٌ لَا تَنَامُ تُصَلِّي، قَالَ: «عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللهِ لَا يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا، وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ»، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ أَنَّهَا امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ»[3]. والمتأمل في هذا الإسناد يظهر له أنه -رحمه الله- وضع حاء التحويل قبل التابعي، وهو عروة بن الزبير وقبل موضع الالتقاء الذي هو هشام بن عروة بن الزبير -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

ج- وضع "حاء التحويل" في السند بعد التابعي-رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وبعد موضع الالتقاء:

من الأمثلة التي توضح ذلك قوله: «وحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، ح وحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ بِشْرٍ الْحَرِيرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ يَعْنِي ابْنَ سَلَّامٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ، عَنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا تِسْعَ رَكَعَاتٍ قَائِمًا يُوتِرُ مِنْهُنَّ»[4].

1- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: الزهد والرقائق. باب: تشميت العاطس وكراهة التثاؤب: 2292/4، حديث رقم: (2993).

2- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: الصلاة. باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة: 295/1، حديث رقم: (394).

3- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: صلاة المسافرين. باب: أمر من نعس في الصلاة: 542/1، حديث رقم: (785).

4- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: صلاة المسافرين. باب: صلاة الليل: 509/1، حديث رقم: (738).

ح- وضع "حاء التحويل" في السند عند تابع التابعي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قبل موضع الالتقاء:

من الأمثلة التي توضح ذلك قوله: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ "ح"، وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنِ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، جَمِيعًا عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- خَرَجَ إِلَى الْمَقْبُرَةِ فَقَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ"[1]. فقوله: -رحمه الله- «جميعاً عن العلاء بن عبد الرحمن"يدخل في ذلك تابع التابعي عبد العزيز الدراوردي، والإمام مالك -رحمهما الله-، لأنهما قالا: «عن العلاء بن عبد الرحمن"، حيث اتحدت صيغة الرواية؛ لذلك جعل حاء التحويل قبل موضع الالتقاء، وهو العلاء بن عبد الرحمن؛ لأن الإسنادين يلتقيان عنده، فهو مدار الحديث.

خ- وضع "حاء التحويل" في السند بعد تابع التابعي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، بعد موضع الالتقاء:

من الأمثلة التي توضح ذلك قوله: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، -وَاللَّفْظُ لَهُ- قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى **مَالِكٍ**، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، مِنَ الْمُسْلِمِينَ"[2]، فتابع التابعي هنا الإمام مالك رحمه الله، وموضع الالتقاء هو نفسه كما ترى، فجاءت "حاء التحويل" بعده.

وقد يضع الإمام مسلم -رحمه الله- حاء التحويل بعد موضع الالتقاء، مع أنه ينبغي أن يكون قبلها، وعمله هذا يكون في الغالب ما إذا أخرج حديثا بإسنادين، وأشار إلى أن لفظ الحديث لصاحب الإسناد الثاني، فيضع حينها حاء التحويل بعد موضع الالتقاء؛ حتى لا يضطر للإشارة بكلمة جميعاً عن فلان، أو كلاهما عن فلان ونحو ذلك، كما أشار لذلك ياسر الشمالي[3]. ومن الأمثلة التي توضح ذلك قوله: «حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، ح وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ -حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو قَزَعَةَ، أَنَّ أَبَا نَضْرَةَ، أَخْبَرَهُ وَحَسَنًا، أَخْبَرَهُمَا، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، أَخْبَرَهُ أَنَّ وَفْدَ

1- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: الطهارة. باب: استحباب إطالة الغرة: 218/1، حديث رقم: (249)، وينظر: الواضح في مناهج المحدثين، لياسر الشمالي: 160.

2- المسند الصحيح، للإمام مسلم. كتاب: الزكاة. باب: زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير: 677/2، حديث رقم: (984).

3- ينظر: الواضح في مناهج المحدثين: 164.

عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا نَبِيَّ اللهِ -ﷺ-، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، جَعَلَنَا اللهُ فِدَاءَكَ مَاذَا يَصْلُحُ لَنَا مِنَ الْأَشْرِبَةِ؟ فَقَالَ: «لَا تَشْرَبُوا فِي النَّقِيرِ»، قَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، جَعَلَنَا اللهُ فِدَاءَكَ، أَوَ تَدْرِي مَا النَّقِيرُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، الْجِذْعُ يُنْقَرُ وَسَطُهُ، وَلَا فِي الدُّبَّاءِ، وَلَا فِي الْحَنْتَمَةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْمُوكَى".

ويلاحظ في هذا المثال أنه لم يقل جميعًا أو كلهم عن ابن جريج؛ وذلك لأن اللفظ لشيخه في الإسناد الثاني مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حيث ساق الحديث كما هو دون تصرف وجعل "حاء التحويل" بعد موضع الالتقاء، أو مدار الحديث الذي هو عبد الملك بن جريج.

وقد تكون "حاء التحويل" ليست من صناعة الإمام مسلم -رحمه الله-، وإنما من صناعة أحد رجال الإسناد الذي ساقه، فيؤخر التحويل في هذه الحالة إلىٰ ما بعد موضع الالتقاء، أو مدار الحديث، وقد يكون لفظ الحديث واحداً فلا يحسن والحالة هذه أن يقول: «كلاهما أو جميعا» عن فلان. ومن الأمثلة التي توضح ذلك ما جاء في كتاب: الحيض. باب: وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، حيث قال: «حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ مُعَاذَةَ "ح"، وَحَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ يَزِيدَ الرِّشْكِ، عَنْ مُعَاذَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قَدْ «كَانَتْ إِحْدَانَا تَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ -ﷺ-، ثُمَّ لَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءٍ"[1].

فالمتأمل في هذا الحديث يظهر له أن الإمام مسلمًا -رحمه الله- أخّر حاء التحويل هنا إلى ما بعد موضع الالتقاء، وهي: معاذة بنت عبد الرحمن، مع أن من منهجه عندما يكون لفظ الحديث واحدًا، أن يقدم "حاء التحويل" على موضع الالتقاء، وهنا اتحد اللفظ ومع ذلك أَخَّر "حاء التحويل" إلى ما بعد موضع الالتقاء كما ترى، والسبب في ذلك -والله أعلم- أن القائل: وحدثنا حماد ليس مسلماً، وإنما هو: أبو الربيع الزهراني، وعلى ذلك يمكن أن نقول: إن هذا الإسناد من جمع مسلم وترتيبه، فالإمام مسلم هنا ناقل، فلا يحسن والحالة هذه أن يقول: كلاهما عن معاذة، وهناك أمثلة كثيرة على نسق هذا المثال ذكرها ياسر الشاملي يمكن مراجعتها والنظر فيها[2].

كما يمكن للمطلع على صحيح مسلم أن يلاحظ أن من منهج الرجل إذا استخدم حاء التحويل بعد موضع الالتقاء وقبله، يظهر له أن لفظ الحديث للإسناد الأول، وليس للإسناد الثاني، فإن اختار -رحمه الله- لفظ الإسناد الثاني فإنه ينص على ذلك بقوله: «واللفظ له»، ومن الأمثلة التي

1- المسند الصحيح: للإمام مسلم: 265/1، حديث رقم: (335).

2- ينظر: الواضح في مناهج المحدثين: 164، 165.

توضح ذلك: ما جاء في كتاب المساجد ومواضع الصلاة. باب: نهي من أكل ثوما أو بصلا، حيث قال: «حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، ح قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ابْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ -حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ-، قَالَ: «مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسَاجِدَنَا، حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا»، يَعْنِي: الثُّومَ"[1].

ثانيًا- التحويل في المتن بعد ذكر قطعة منه:

قد يضع الإمام مسلم -رحمه الله- حاء التحويل بعد ذكر متن الحديث، وقد جاء عمله في ذلك على مسلكين، هما على النحو الآتي:

1- وضع حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن، وهو الغالب، وتبين من خلال الإحصاء والتتبع الذي قمت به أن عدد المواضع التي جاء فيها التحويل بعد ذكر قطعة من متن الحديث بلغ ثمانية مواضع، ومن الأمثلة التي توضح ذلك: قوله -رحمه الله- في كتاب: السلام. باب: من حق المسلم للمسلم رد السلام: حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ» ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: "خَمْسٌ تَجِبُ لِلْمُسْلِمِ عَلَى أَخِيهِ: رَدُّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ" قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «كَانَ مَعْمَرٌ يُرْسِلُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَأَسْنَدَهُ مَرَّةً عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»[2]، ويلاحظ أنه -رحمه الله- وضع حاء التحويل بعد الموضع الذي انتهى فيه الخلاف، وهو الجزء الأول من المتن، وهذا يدل على الدقة في التحري عنده، حتى في الكلمة الواحدة؛ وذلك لاحتمال أن يكون هناك فرقٌ في المعنى.

1- المسند الصحيح: للإمام مسلم: 394/1 حديث رقم: (69)، وينظر: الواضح في مناهج المحدثين، لياسر الشاملي: 165، ومنهج الإمام مسلم في الصحيح، لمحمد عبد الرحمن طوالبة: 175.

2- المسند الصحيح: للإمام مسلم: 1704/4 حديث رقم: (2162).

ومن هنا يظهر أن القاعدة في التحويل أن توضع الحاء بعد انتهاء الاختلاف، سواء كان ذلك في السند أو المتن[1]. وفيما يلي جدول يبين مواطن ذكر حاء التحويل بعد ذكر جزء من المتن في صحيحه:

رقم	اسم الكتاب	اسم الباب	رقم الحديث	الجزء والصفحة
1	كتاب المساجد ومواضع الصلاة	السهو في الصلاة	572	401/1
2	كتاب الجنائز	ما يقال عند دخول القبور	974	669/2
3	كتاب المساقاة	وضع الحوائج	1581	1190/3
4	كتاب المساقاة	تحريم بيع الخمر	1581	1207/3
5	كتاب الجهاد والسير	الإمداد بالملائكة	1763	1383/3
6	كتاب السلام	من حق المسلم للمسلم رد السلام	2162	1704/4
7	كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها	أول زمرة تدخل الجنة	2834	2179/4
8	كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها	عرض مقعد الميت من الجنة	2873	2202/4

2- وضع حاء التحويل بعد ذكر المتن كاملًا، وجاء عمله في ذلك في موضعين فقط من صحيحه، وهذا جدول يبين ذلك:

رقم	اسم الكتاب	اسم الباب	رقم الحديث	الجزء والصفحة
1	كتاب المساجد ومواضع الصلاة	باب بيان البصاق في المسجد	548	389/1
2	كتاب الجهاد والسير	تأمير الإمام الأمراء	1731	1356/3

5- دراسة إحصائية لعدد التحويلات في صحيح مسلم وأماكن ورودها في صحيحه:

هذه دراسة إحصائية نختم بها هذا البحث، لنخلص من خلالها إلى عدد التحويلات في المسند الصحيح في كل كتاب من كتبه، مع حصر شامل لأحاديث المسند الصحيح، بما في ذلك أحاديث مقدمة الكتاب، وذلك في الجدول التوضيحي لتظهر الصورة في ذهن الآتي:

1- ينظر: الواضح في مناهج المحدثين، لياسر الشاملي: 163.

بلغت عدد التحويلات في المسند الصحيح، للإمام مسلم -رحمه الله- (1256) تحويلة، وقد تعددت هذه التحويلات في الحديث الواحد، من تحويلة واحدة إلى تسع تحويلات، وهي أقصى ما تم رصده من تحويلات في صحيحه، وهذه التحويلات شملت عدد أحاديث الكتاب جميعًا، وهي(7670)حديثًا. وهذا جدول إحصائي لعدد التحويلات في المسند الصحيح مبينًا فيه النوع للتحويلة وجملتها في الكتاب الواحد، مع ذكر النسبة المئوية لكل نوع منها، وذلك من جملة عدد التحويلات في المسند الصحيح، وكذلك نسبة التحويلات في المسند الصحيح من جملة أحاديث الصحيح بالكامل، والتي وصلت نسبة التحويلات فيها إلى: **(16.37%)**، وقد اعتمدت في حصر وعدِّ هذه الأحاديث على طبعة دار إحياء التراث العربي. بيروت. بتحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

ر.ت	اسم الكتاب وعدد أحاديثه		عدد التحويلات في كل كتاب ونوعها								الإجمالي
			واحدة	اثنتان	ثلاث	أربع	خمس	ست	سبع	ثمان	تسع	
.1	المقدمة	91	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3
.2	كتاب الإيمان	430	53	12	2	0	1	0	0	0	0	59
.3	كتاب الطهارة	144	51	11	1	1	1	0	0	0	0	65
.4	كتاب الحيض	158	27	6	1	0	0	0	0	0	0	34
.5	كتاب الصلاة	323	97	18	3	1	1	1	0	0	0	121
.6	كتاب المساجد	407	0	0	0	0	5	0	0	0	0	5
.7	كتاب صلاة المسافرين	381	48	8	2	1	1	0	0	0	0	60
.8	كتاب الجمعة	94	12	0	0	0	0	0	0	0	0	12
.9	كتاب العيدين	26	7	0	0	0	0	0	0	0	0	7
.10	كتاب صلاة الاستسقاء	18	3	0	0	0	0	0	0	0	0	3
.11	كتاب صلاة الكسوف	35	5	1	0	0	0	0	0	0	0	6
.12	كتاب الجنائز	144	23	7	1	1	1	0	0	0	0	33

ر.ت	اسم الكتاب وعدد أحاديثه		عدد التحويلات في كل كتاب ونوعها								الإجمالي
			واحدة	اثنتان	ثلاث	أربع	خمس	ست	سبع	ثمان	تسع	
.13	كتاب الزكاة	231	29	6	3	0	0	0	0	0	0	38
.14	كتاب الصيام	284	27	7	1	1	0	0	0	0	0	36
.15	كتاب الاعتكاف	11	0	1	0	1	0	0	0	0	0	2
.16	كتاب الحج	635	71	11	0	1	2	0	0	0	0	85
.17	كتاب النكاح	169	20	4	2	1	2	0	0	0	0	29
.18	كتاب الرضاع	84	10	4	0	1	0	0	0	0	0	15
.19	كتاب الطلاق	90	12	1	0	0	0	0	0	0	0	13
.20	كتاب اللعان	27	4	0	0	0	0	0	0	0	0	4
.21	كتاب العتق	31	0	2	0	0	1	0	1	0	0	4
.22	كتاب البيوع	160	26	8	0	0	0	1	0	0	0	35
.23	كتاب المساقاة	177	22	1	0	3	0	0	0	0	0	26
.24	كتاب الفرائض	23	4	1	0	0	0	0	0	0	0	5
.25	كتاب الهبات	41	4	1	2	0	0	0	0	0	0	7
.26	كتاب الوصية	31	4	4	1	1	0	0	0	0	0	10
.27	كتاب النذر	19	5	0	0	1	0	0	0	0	0	6
.28	كتاب الأيمان	88	12	4	3	0	0	2	0	0	0	21
.29	كتاب القسامة	56	7	2	1	0	0	0	0	0	0	10
.30	كتاب الحدود	72	16	3	1	0	0	0	0	0	9	29
.31	كتاب الأقضية	28	3	1	0	0	1	0	0	0	0	5
.32	كتاب اللقطة	21	2	0	0	1	0	1	0	0	0	4
.33	كتاب الجهاد	183	20	5	1	0	0	0	0	0	0	26
.34	كتاب الإمارة	270	31	12	1	2	1	0	0	2	0	49
.35	كتاب الصيد والذبائح	92	11	3	2	1	1	0	0	0	0	18

ر.ت	اسم الكتاب وعدد أحاديثه		عدد التحويلات في كل كتاب ونوعها								الإجمالي
			واحدة	اثنتان	ثلاث	أربع	خمس	ست	سبع	ثمان	تسع
.36	كتاب الأضاحي	62	12	2	0	0	0	0	0	0	0	14
.37	كتاب الأشربة	261	20	5	1	0	0	1	0	0	0	27
.38	كتاب اللباس والزينة	201	30	7	5	2	0	2	0	0	0	46
.39	كتاب الأدب	60	8	3	1	0	0	0	0	0	0	12
.40	كتاب السلام	216	8	3	1	1	0	0	0	0	0	13
.41	كتاب الألفاظ من الآداب	23	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
.42	كتاب الشعر	12	2	0	0	0	0	0	0	0	0	2
.43	كتاب الرؤيا	42	9	2	0	0	0	0	0	0	0	11
.44	كتاب الفضائل	230	34	5	2	0	1	0	0	0	0	42
.45	كتاب فضائل الصحابة	323	43	11	4	1	0	1	0	0	0	60
.46	كتاب البر والصلة	222	32	5	4	1	0	0	0	0	0	42
.47	كتاب القدر	52	10	2	4	0	0	0	1	0	0	17
.48	كتاب العلم	29	1	0	2	0	0	0	1	0	0	4
.49	كتاب الذكر والدعاء	242	12	1	3	0	0	0	0	0	0	16
.50	كتاب التوبة	72	3	1	0	0	0	0	0	0	0	4
.51	كتاب صفات المنافقين	106	2	1	0	0	0	0	0	0	0	3
.52	كتاب الجنة وصفة نعيمها	105	8	2	1	1	1	0	0	0	0	13
.53	كتاب الفتن	182	20	1	0	1	0	0	0	0	0	22
.54	كتاب الزهد والرقائق	106	13	1	1	1	0	0	0	0	0	16

ر.ت	اسم الكتاب وعدد أحاديثه		عدد التحويلات في كل كتاب ونوعها								الإجمالي
			واحدة	اثنتان	ثلاث	أربع	خمس	ست	سبع	ثمان	تسع
.55	كتاب التفسير	41	5	0	0	0	0	0	0	0	0	5
.56	العدد الإجمالي للأحاديث (7670)		943	196	57	26	20	9	3	2	9	1256
.57	النسبة المئوية لكل نوع من التحويلات %		75.01	15.60	4.45	2.07	1.59	0.71	0.23	0.15	0.71	
.58	النسبة المئوية للتحويلات من جميع أحاديث الكتاب		%16.37									

المصادر والمراجع:

1- القرآن الكريم برواية الإمام حفص.

2- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي. دار الكتاب العربي بيروت.(د.ط).(د. ت).

3ـإكمال المعلم بفوائد مسلم، لعياض بن موسى بن عياض اليحصبي. تحقيق: يحْيَى إِسْمَاعِيل. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر. الطبعة: الأولى، 1419هـ -1998م.

4ـ الإمام مسلم بن الحجاج القشيري حياته وصحيحه، لمحمود فاخوري. دار السلام القاهرة الطبعة: الثانية، 1405هـ/1985م.

5- الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، لمحمد عبد الرحمن طوالبة. دار عمار الأردن. الطبعة الثانية: 1421هـ/2000م.

6- الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وآخرين، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، 1382هـ/1962م.

7- الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني. المطبعة السلفية ومكتبتها عالم الكتب. بيروت: 1406هـ/1986م.

8- الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث، للحافظ ابن كثير. القاهرة: دارالتراث، الطبعة: الثالثة، 1979م.

9- البداية والنهاية، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي. دار الفكر بيروت. (د/ط): 1407هـ/1986م.

10- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان. ترجمة: عبد الحليم النجار وآخرين. الطبعة: الثانية، القاهرة: 1975م.

11- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. تحقيق: بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي- بيروت. الطبعة: الأولى، 1422هـ/2002م.

12- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين.ترجمة: فهمي أبوالفضل. القاهرة الطبعة: الأولى، 1971م.

13- تاريخ دمشق، لعلي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت الطبعة: الأولى، 1415هـ/1995م.

14- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. دار طيبة. القاهرة. (د/ط) (د/ت).

15- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. طبع دائرة المعارف العثمانية. الهند. الطبعة: الثانية، 1375هـ.

16- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر. تحقيق: حامد عبد الله المحلاوي. دار الحديث. القاهرة. الطبعة: الأولى، 2009م.

17- تلخيص تاريخ نيسابور، للحاكم النيسابوري، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، عرّبه عن الفارسية: بهمن كريمي. دار كتابخانة ابن سينا طهران(د/ط).(د/ت).

18- تهذيب الأسماء واللغات، ليحيى بن شرف النووي. دار الكتب العلمية بيروت. (د/ط). (د/ت).

19- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر. دار الفكر- بيروت. الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.

20- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن زكي المزي. تحقيق: بشار معروف عواد. مؤسسة الرسالة بيروت. الطبعة: الأولى، 1400هـ/1980م.
21- توجيه النظر إلى أصول الأثر، لطاهر بن صالح بن أحمد بن موهب السمعوني الجزائري. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ-1995م.
22- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي. دار إحياء التراث العربي بيروت. الطبعة: الأولى، 1371هـ/1952م.
23- الحطة في ذكر الصحاح الستة، لصديق حسن خان. تحقيق: علي حسن الحلبي. دار الجيل بيروت. الطبعة: الأولى، 1408هـ/1987م.
24- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة بيروت. الطبعة: الرابعة، 1406هـ/1986م.
25- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، لنور الدين الملا الهروي القاري. تحقيق: محمد نزار تميم وآخرين. دار الأرقم- بيروت، (د/ط). (د/ت).
26- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين بيروت. الطبعة: الرابعة، 1407هـ -1987م.
27- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق: محمد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي- بيروت، (د/ط) (د/ت).
28- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لعثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح. تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر. دار الغرب الإسلامي بيروت. الطبعة: الثانية، 1408هـ/1987م.
29- طبقات الحنابلة، لمحمد بن أبي يعلى الحنبلي. تحقيق: محمد حامد الفقي. دار المعرفة- بيروت. (د.ط). (د. ت).
30- العبر في خبر من عبر، لمحمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: صلاح الدين المنجد، وفؤاد السيد.مطبعة حكومة الكويت. الطبعة: الأولى، 1423هـ/2002م.
31- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: علي حسين علي. مكتبة السنة. القاهرة. الطبعة: الأولى، 2003م.

32- فتح الملهم، لشبير أحمد العثماني. مطبوعات الهند، (د/ط). (د/ت).
33- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم. مكتبة الخانجي- القاهرة، (د/ط). (د/ت).
34- فهرست ابن خير الأشبيلي، لمحمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي، تحقيق: محمد فؤاد منصور. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة: الأولى، 1419هـ/1998م.
35- الفهرست، لمحمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بالنديم. تحقيق: إبراهيم رمضان. دار المعرفة- بيروت. الطبعة: الثانية، 1417 هـ/1997 م.
36-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة. مكتبة المثنى- بغداد. (د/ط)، 1941م.
37- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي. تحقيق: إبراهيم بن مصطفى الدمياطي. دار الهدى القاهرة. الطبعة: الأولى، 2002م.
38- لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري. تحقيق: عبد الله علي الكبير، وآخرين. دار المعارف القاهرة. (د/ط)، (د/ت).
39- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري. دار الفكر، بيروت. الطبعة: الأولى، 1422هـ -2002م.
40- معجم البلدان، لياقوت الحموي. دار صادر، بيروت. الطبعة: الثانية، 1995م.
41- معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري. تعليق: السيد معظم حسين. دار الكتب العلمية بيروت. الطبعة: الثانية، 1397هـ/1977م.
42- معرفة علوم الحديث، لعثمان بن عبد الرحمن، لأبي عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. دار الفكر سوريا، دار الفكر المعاصر. بيروت: 1406هـ/1986م.
43- مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده. تحقيق: كامل البكري وآخرين. دار المعارف القاهرة. (د/ط): 1968م.
44- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للمعروف بصحيح مسلم بشرح النووي. لأبي زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي. دار إحياء التراث العربي بيروت. الطبعة: الثانية، 1392م.
45- منهج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لابن تيمية. مكتبة الرياض الحديثة، (د/ط)، 1406هـ.

46- منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر. دار الفكر دمشق. سورية. الطبعة: الثالثة، 1418هـ/1997م.

47- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لمحمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دار الفكر - دمشق. الطبعة: الثانية، 1406هـ.

48- النكت على كتاب ابن الصلاح، لأحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. منشورات: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية. المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1404هـ/1984م.

49- هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني. دار المعرفة. بيروت (د/ط)، 1379هـ.

50- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي. دار إحياء التراث العربي بيروت. (د/ط). (د/ت).

51- الواضح في مناهج المحدثين، لياسر الشمالي. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة: الثانية، 2003م.

52- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. دار صادر بيروت. (د/ط): 1397هـ/1977م.